تعقبات
الحافظ العسقلاني على الحافظ الذهبي
في كتابه (ميزان الاعتدال)

تحقيق
الدكتور ياس عبد الحميد مجيد السامرائي
مدير مركز البحوث والدراسات في
الجامعة الإسلامية ببغداد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن آمن به إلى يوم الدين.

أما بعد : فهذا البحث الموسوم بـ (**تعقبات الحافظ العسقلاني على الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال**) هو فاتحة المشروع العلمي الذي عزمنا على القيام به في جمع ودراسة ما قيل من تعقبات واستدراكات عليه فيه حتى إذا فرغنا من النظر الفسيح فيها، والخروج من هذه المضايق الحقيقية، أو المتوهمة والمظنونة بين الذهبي والمتعقبين عليه، صيرناه كتاباً نقدمه لمن يرغب في تحقيق كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) تحقيقاً علمياً دقيقاً، لتسهيل الفائدة منه، وتكتمل في غير ما تكدير من منازع، أو متمحل استدراكاً غير مرضٍ.

وهو جهد غير قليل عند المعني به، واللّه تعالى أسأل العون والتوفيق والسداد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الإنصاف بركة العلم ومعدنه، وزينة العالم وحليته:

إني رأيت الحافظ الناقد أبا عبد اللّه محمد بن أحمد الذهبي في تسميته كتابه (ميزان الاعتدال) بهذا الاسم كان موفقاً غاية التوفيق، فقد تطابق الاسم مع المسمى، وكان هو رحمه اللّه تعالى، ميزاناً عدلاً في تقريراته وأحكامه، وعشت معه – هنا في هذا البحث في حال غبطة وسرور – على خلاف ما عشته معه في أثناء كتابتي لرسالة (الماجستير) (الإمام ابن الجوزي ومنهجه في كتابه الموضوعات) حين رأيته قد وجه نقده الشديد للإمام أبي الفرج بن الجوزي البغدادي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وتعقبت نقده له بكل قوة وفتوة وقلت:

حين قال: (لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ (عندنا) باعتبار الصنعة، بل بكثرة اطلاعه، وجمعه)[1]، وحين قال: (وله في الحديث اطلاع تام على متونه، وأما الكلام على سقيمه وصحيحه، فما له فيه ذوق المحدثين، ولا نقد الحفاظ المبرزين)[2].

قلت: (وإذا جرت هذه المقالة على لسان الذهبي، فلا ينبغي أن يأخذها عنه المقلدة، دون تنبيه على ما فيها من حيف وقسوة)، وكلام الذهبي ومن تبعه في هذا، منقوض من حيث: أن من المتفق عليه لدى نقاد الحديث من أهل هذه الصناعة أن سبر أحاديث الرواة وموازنة بعضها ببعض وبرواية الثقات هو الركيزة الأولى من ركائز النقد الحديثي في بيان علل

(١) انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٧٨)، ط دار وهبة، ط ١.
(٢) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (٥١)، ط دار الكتب العلمية.

الحديث، واعتراف الذهبي بسعة إطلاع ابن الجوزي على متون الأحاديث إطلاعاً تاماً اعتراف وإقرار منه بتأهله في هذا الجانب !!

أما قضية (الغوص والتعمق) في علمي الجرح والتعديل، وعلل الحديث فقد عدّ الحافظ الذهبي كثيراً من النقاد بين أساطين النقدة ومن يقبل قوله في الجرح والتعديل، وهم دون الحافظ ابن الجوزي – بمراحل – في هذين العلمين اللذين هما أس النقد وعظمه !

ثم لولا أن الحافظ الناقد أبا الفرج بن الجوزي عنده من النقدة الماهرين لما ملأ كتبه (ديوان الضعفاء والمتروكين)، و (المغني في الضعفاء)، و (الميزان)، و (تاريخ الإسلام)، و (سير أعلام النبلاء) بأقوال الإمام الجهبذ ابن الجوزي محتجاً بها أو مستشهداً – وهو الكثير – أو متعقباً عليه في بعضها، بل، لما كان عده في من يقبل قوله في الجرح والتعديل في كتابه الذي خصه لبيان طبقات الحفاظ أو كتابه الآخر الذي أعطاه الاسم ذاته وعينه (من يقبل قوله في الجرح والتعديل).

ولا أدي: أكان الذهبي متناقضاً مع نفسه، وآرائه ؟ أم ماذا ؟

ولا شك أن في كلام الحافظ الذهبي من القسوة ما لا يخفى ! وإلا فكيف تخفى لمحات ابن الجوزي، وتعليقاته، وتحقيقاته العلمية الدقيقة في نقد المتون والأسانيد، وتذوقاته الحديثية على الناقد البارع الذهبي ؟ !

وإذا لم يكن لأبي الفرج ابن الجوزي ذوق المحدثين، ولا نقد الحفاظ المبرزين، فلمن يكون أذن ؟ ! بل أين ذهبت تلك المقدمة الرائعة لكتاب الموضوعات التي سجلها ابن الجوزي من نظر الحافظ الذهبي ؟ !

هذا ... ولقد استدرك الذهبي على ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) نحو (سبعة عشر) حديثاً.

ويلاحظ: أن بعض هذه الأحاديث ذكرها الذهبي مقراً بوضعها في كتابه (ميزان الاعتدال)[1]، وهذا من الإنصاف[2].

هذا، وإني رأيت الحافظ أبا الفضل أحمد بن علي العسقلاني – رحمه الله تعالى – قد سجل هذه التعقبات على الحافظ أبي عبد الله الذهبي – رحمه الله تعالى – في كتابه (ميزان الاعتدال) بقلم فيه نفثات غير مرضية، ولا محررة تحريراً علمياً.

---

(١) انظر: رسالتي (الإمام ابن الجوزي ومنهجه في كتابه الموضوعات) ص ٢١٧.

(٢) ومن الإنصاف أيضاً أن يقول الذهبي: كنا قد استدركنا – هذا الحديث – على ابن الجوزي، والحق والصواب معه في حكمه عليه بالوضع. أو كلاماً هذا معناه، يقوله عند كل حديث رجع عنه وأقر لابن الجوزي في حكمه عليه بالوضع والكذب.
وهذا لازم حتم؛ فإنه من تمام التوبة في حقوق الآدميين وإبراء الذمة منهم.
والذهبي مرهون بعفو ابن الجوزي عنه – يوم يعفو الأخ عن أخيه –، وإلا فهو مأخوذ بذلك ! مسائل عما قال ! محاقق معه فيما قسى به على ابن الجوزي.

ورأيته، وفي خلاصة التعقب الطويل قد توافق مع الحافظ الذهبي فيما قرره وحرره.

بل رأيت الحافظ العسقلاني – ينافح عن رجال ليس لهم رواية في دواوين الإسلام، ومصادر الحديث النبوي المعتمدة.

والناظر المتأمل في (بحثنا) هذا يدرك – وبتجرد تام – أن الحافظ العسقلاني – رحمه الله تعالى – قد آذى نفسه في غير ما موضع من هذه التعقبات، وإني رأيت الإمام الجهبذ الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي – رحمه الله تعالى – شيخ العسقلاني وأستاذه، في تعقباته على الذهبي في كتابه هو (الذيل على ميزان الاعتدال) أمكن في النقد، والتعقب، فقد أقام الحجج والبراهين على صواب ما ذهب إليه في تعقباته الدقيقة تلك على (ميزان الاعتدال)، وليس بالاحتمالات وغيرها كما صنع العسقلاني في غير مما موضع.

وقد تحصل في هذا المشروع العلمي الذي نكتبه حول (ميزان الاعتدال) أن الرواة الذين شملتهم هذه التعقبات عند الحافظ العسقلاني بلغوا (ثمان وستين) راوياً.

وأن **بحثنا هذا** قد اشتمل على تحرير القول في (سبعة عشر) راوياً فقط، ويتلوه القسم الثاني، والثالث إن شاء الله تعالى، حتى إذا انتهينا من النظر في هذه التعقبات وتحرير القول في الراوي بين الذهبي والعسقلاني[1]، صيرناه كتاباً نقدمه – لمن يرغب في طبع ميزان الاعتدال محققاً تحقيقاً علمياً دقيقاً، ومحرراً فيه موطن النزاع بين الذهبي والمتعقبين عليه، فإن ميزان الاعتدال قد لقي من العناية الفائقة، والاهتمام الذي يستحقه من جهابذة النقاد، وعلماء الجرح والتعديل.

ومما وقف عليه الواقفون من الكتب التي عنيت بميزان الاعتدال هي:

١. تعليق على ميزان الاعتدال للحافظ أبي المحاسن محمد بن علي الحسيني، المتوفى سنة (٧٦٥هـ)، ذكره الحافظ العسقلاني في (الدرر الكامنة).

٢. ذيل ميزان الاعتدال للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ).

٣. نثل الهميان في معيار الميزان للحافظ إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي، والكتاب (مخطوط) في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٣٤٦).

٤. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للحافظ إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي، فله فيه تعقبات واستدراكات، مع أنه أفاد من الميزان فوائد في تراجم كتابه (الكشف الحثيث)، وهو مطبوع بعناية شيخنا ابي عبد الرحمن صبحي السامرائي.

---

(١) وكذلك بين الذهبي وآخرين غير الحافظ العسقلاني ممن سنقف له على تعقبات استدركها على الذهبي في ميزان الاعتدال.

٥. لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، وقد أفدت منه في بحثنا هذا كثيراً فهو أحد مصادره والمعول فيه عليه[١].

٦. تجريد أحاديث الميزان للتاج التبريزي، ذكره ابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية)[٢].

٧. عين الميزان تأليف محمد الحسيني النجفي آل جعفر، طبع بصيدا – بيروت سنة ١٣٣٠هـ.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه، وجزاه الله تعالى عنا أفضل ما جزى مرسلاً عن من أرسل إليه؛ فإنه أنقذنا به من الهلكة، وجعلنا في حير أمة أخرجت للناس، دائنين بدينه الذي ارتضى، واصطفى به ملائكته، ومن أنعم عليه من خلقه، فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت نلنا بها حظنا في دين ودنيا، أو دفع بها عنا مكروه فيهما أو في واحد منهما إلا و (سيدنا) محمد صلى الله عليه وسلم سببها، القائد إلى خيرها، والهادي إلى رشدها، الذائد عن الهلكة وموارد السوء في خلاف الرشد، القائم بالنصيحة في الإرشاد والإنذار فيها، فصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم إنه حميد مجيد[٣]، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

١ – إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية:

أخرج له: الترمذي[٤].

قال الحافظ الذهبي: روى عن: نافع. وعنه: أبو غسان محمد أبي مطرف، ومسلم ابن قتيبة. لا يعرف[٥].

قلت: قوله: (لا يعرف) هو الذي وقف عنده الحافظ العسقلاني واستدركه على الذهبي بقوله في (تهذيب التهذيب)[٦]: وذكر الذهبي في (الميزان)[٧]: أنه روى عنه أيضاً: أبو غسان محمد بن مطرف، وأنه لا يعرف[٨]. وقد بينت خطأه في ذلك في (لسان الميزان).

---

(١) طبع بعناية محمد المرعشلي، ط الثانية بدار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٢) ٤٦/٣.

وانظر: مقدمة كتاب الذيل على الميزان بعناية شيخنا صبحي السامرائي، فإنه ذكر كثيراً من الكتب التي عنيت بميزان الاعتدال، وذكرنا أهمها وأشهرها.

(٣) الرسالة للإمام المتبع محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، بعناية المحدث أحمد محمد شاكر ص ١٦-١٧.

(٤) جامع الترمذي: الدعوات. ما يقال إذا ودع إنساناً – رقم الحديث (٣٤٥٣).

(٥) لو قال الذهبي: لا أعرفه لكان أولى من النفي المطلق والجزم به.

(٦) ١/١٦٠-١٦١، ط دار الفكر – بيروت / بعناية صدقي جميل العطار.

(٧) ميزان الاعتدال ٤٦/١ ط دار المعرفة بعناية (البجاوي).

(٨) يريد الذهبي: أن إبراهيم هذا مجهول لا يعرف حاله.

ويتعقبه العسقلاني في (لسان الميزان ١/١١٠-١١١) بأن الذي روى عنه (أبو غسان محمد بن محمد بن مطرف) غيره. وسيأتي كلامه في لسان الميزان بتمامه في ١/١١٠-١١١، ط دار إحياء التراث / بعناية: محمد المرعشلي وزملائه فانتظره واصطبر.=

قلت: وأما ما ذكره من التعقيب في (لسان الميزان)[1] فهو: عند ترجمة (إبراهيم ابن عبد الرحمن الأشعري)[2] قال: قال الأزدي: تركوه[3].

روى عنه: محمد بن مطرف (أبو غسان) خبراً خطأ، قال: لا يصح[4].

قال الحافظ العسقلاني: ووهم الذهبي فخلط ترجمته[5] بغيره في الأصل.

فإنه قال: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد عن: تابعي.

وعنه: أبو غسان محمد بن مطرف، ومسلم بن قتيبة لا يعرف[6].

قال الحافظ العسقلاني: والراوي عنه: مسلم بن قتيبة ليس أشعرياً، ولا له راوٍ سوى مسلم بن قتيبة.

قلت: هذا تمام تعقب العسقلاني على (الوهم والخلط) الذي رمى به الذهبي !!

وكان يلزم العسقلاني أن يأتي بالأمر على وجهه، ويَفْصِلُ بين الترجمتين: فنعلم من هو هذا الذي لا يعرف منهما ؟ ومن هو شيخ مسلم بن قتيبة الذي انفرد مسلم بالرواية عنه ؟ هذا ما لم يبينه العسقلاني في تعقبه هذا فتركه غفلاً ولم يحرره.

نعم – لم نجد في شيوخ محمد بن مطرف بن داود بن مطرف الليثي أبي غسان المدني الثقة الثبت من اسمه: إبراهيم، وذلك في ترجمته في تهذيب الكمال[7]، وتهذيب التهذيب[8]، وميزان الاعتدال[9]. وقال الذهبي: هو المحدث المشهور، أخرج له الجماعة رداً على من قال: إنه (مجهول).

أما مسلم بن قتيبة الخراساني الفريابي نزيل البصرة: فقد روى عنه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية، وروايته عنه: عند الترمذي فقط.

= غير أن الحافظ العسقلاني في (تقريب التهذيب ٣٠/١) قال: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية المدني – مجهول من السابعة. فتأمل.

(١) ١١٠/١-١١١ ترجمة (٢١٠) ز – أي من الزيادات على الأصل.

(٢) الأشعري هذا (!) لم يذكر له الذهبي ولا العسقلاني ترجمة.

(٣) ذكر العسقلاني في لسان الميزان ١١١/١ ترجمة (٢١١) ز (إبراهيم بن عبد الرحمن بن أمية بن محمد بن عبد الله بن ربيعة الخزاعي).
وقال: ذكره أبو جعفر الطوسي في (رجال جعفر الصادق) قال العسقلاني: يحتمل: أن يكون هو الذي ذكره الأزدي. أهـ فالله أعلم.

(٤) ونقول أيضاً: من روى حديثاً أخطأ أو وهم فيه: لا يصح أن يقال فيه: تركوه.

(٥) أي: (إبراهيم الأشعري) بغيره: يعني: دخلت ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية) في ترجمة (إبراهيم الأشعري) وهذا في (الأصل) من نسخة (ميزان الاعتدال) التي وقف عليها (العسقلاني).
وإبراهيم الأشعري ليس له ترجمة في (ميزان الاعتدال).
نعم: ذكر الذهبي (إبراهيم بن عبد الرحمن العذري) في (الميزان ٤٥/١)، وقال: تابعي مقل، ما علمته واهياً، ارسل حديثاً، رواه غير واحد عن معان بن رفاعة، ومعان ليس بعمدة ولا سيما أتى بواحد لا يدري من هو !!
قلت: العذري: منسوب إلى بطن من الأشعريين، فهل هو هذا يحتمل.
انظر: اللباب في تهذيب الأنساب للجزري ٣٣١/٢، ط دار المثنى – بغداد.

(٦) هذا ما ذكره الذهبي في الميزان ٤٦/١، إلا أنه قال: (عن نافع) وليس عن (تابعي).

(٧) ٥١٩/٦ ترجمة (٦٢٠٥).

(٨) ٤٣٢/٧ ترجمة (٦٥٥٨).

(٩) ٤٣/٤ ترجمة (٨١٨٢).

أخرج له الجماعة سوى مسلم.

قال الذهبي في (الميزان): صدوق مشهور، وهم في سند حديث.

وقال أبو داود وأبو زرعة: ثقة. وانظر بقية ترجمته عنده[1] والآخرين[2].

قال الحافظ العسقلاني: وتردد فيه[3] الحافظ المزي رحمه الله في (الأطراف)[4] هل هو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد ابن أمية ؟

وهو تردد عجيب؛ فإن السند في النسخة التي بخط (الكروخي) راوي الترمذي، وكذا في كل النسخ من الترمذي فيها: عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية[5]. وبذلك جزم المزي في (التهذيب)[6].

قال الحافظ العسقلاني – وهو يتعقب المزي في (تردده العجيب) –: ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث ذكراً في رجال الحديث[7].

قلت: وقع في (التاريخ الكبير)[8] للإمام البخاري بعض الشيء في ترجمة (إبراهيم ابن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية) قال في (التاريخ الكبير) عن: نافع ويزيد بن أمية.

قال العلامة المحقق المعلمي عبد الرحمن بن يحيى اليماني: كذا وقع في نسخة، وفي نسخة (يزيد بن أمية) وليس (يزيد بن أبي أمية)[9]، ثم قال: وفي جامع الترمذي (أبواب الدعوات): عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية عن: نافع عن ابن عمر ...[10].

وبناء عليه: سمى في (التهذيب)[11] هذا الرجل: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد ابن أمية، وذكر روايته عن: نافع فقط، وعنه: مسلم بن قتيبة فقط.

قال المعلمي اليماني[12]: ولم يذكر ابن أبي حاتم: لا ذا ولا ذاك[13].

---

(١) ميزان الاعتدال ١٨٦/٢.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٦/٤.
انظر: تهذيب الكمال ٢٣٦/٣، وتهذيب التهذيب ٤١٨/٣.
هذا – وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢٩٧/١ ترجمة (٩٥٢)، والجرح والتعديل ١١٠/٢ ترجمة (٣٢١).
وسيأتي مزيد بيان في آخر الاستدراك والتعقب نذكره عن (المعلمي اليماني).
(٣) أي في (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية) عن (نافع) عند الترمذي في الدعوات.
(٤) نعم: ذكره المزي في (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٥٤/٦).
(٥) هو كما قال الحافظ العسقلاني.
(٦) هو كما قال الحافظ العسقلاني. انظر في: تهذيب الكمال للمزي ١٢٢/١، ط مؤسسة الرسالة / بعناية الدكتور بشار عواد معروف.
(٧) لسان الميزان.
(٨) ٢٩٧/١-٢٩٨.
(٩) انظر: التاريخ الكبير ٢٩٧/١.
(١٠) تقدم تخريجه.
(١١) تهذيب الكمال ١٢٢/١، وتهذيب التهذيب ١٦٠/١.
(١٢) التاريخ الكبير ٢٩٧/١.
(١٣) يعني: لا (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية)، ولا (إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث بن حاطب).=

أما ابن حبان: فسماه: (إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث بن حاطب المدني، روى عن: نافع ويزيد بن أمية، وروى عنه مسلم بن قتيبة.

فاعتمد ظاهر السياق في نسخ هذا الكتاب[1]. وسيأتي ما فيه[2] !

فأما ما وقع في (الأصل)[3]: (عن: نافع ويزيد بن أمية) فليس بصريح المخالفة لما في الترمذي؛ لجواز أن يكون إبراهيم روى أيضاً عن: جده يزيد بن أمية. والله أعلم.

قلت: ولما بدأنا في النقل عن (التاريخ الكبير) تتمة مفيدة: فإن البخاري رحمه الله تعالى قال: إبراهيم بن عبد الرحمن عن: نافع ويزيد بن أمية روى عنه: مسلم بن قتيبة.

قال البخاري: (حدثني محمد بن خالد بن خداش، قال: حدثنا مسلم بن قتيبة، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن[4] بن الحارث بن حاطب المدني، قال: حدثني محمد ابن يحيى بن حبان ...).

قال العلامة المعلمي اليماني: عند قوله: (حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن[5] ..): أهاب أن يكون وقع هنا سقط؛ فإن العبارة من هنا إلى آخر الترجمة تتعلق بإبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب، وهو رجل آخر، له ترجمة عند: ابن أبي حاتم[6]، وابن حبان[7]، و (التهذيب)[8]، وذكروا أنه يروي عن: محمد بن يحيى بن حبان، ويروي عنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي وعلي بن حفص[9].

ولم يذكروا له رواية عن: نافع، ولا ذكروا في الرواة عنه: مسلم بن قتيبة[10]، ولا ذكروا في ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد) الذي يروي عن: نافع، ويروي عنه مسلم بن قتيبة: أنه يروي عن: محمد بن يحيى بن حبان، ولا أثبتوا له راوياً غير مسلم بن قتيبة[11].

= قلت: وإنما ذكر (إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب) وعليه يتنزل كلام العسقلاني: ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث ذكراً في رجال الحديث. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٠/٢.

(١) لأنه اعتمد ظاهر السياق في أصل (التاريخ الكبير).

(٢) عند قول المعلمي: أهاب. وكذا عند قوله: ويظهر أن السقط إلى قوله في ترجمة واحدة ... وسيأتي ذكر كلام المعلمي بتمامه.

(٣) أي في (أصل) التاريخ الكبير والذي نسخ بعد وفاة البخاري فليعلم.

(٤) التاريخ الكبير ٢٩٨/١.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) الجرح والتعديل ١١٠/٢ رقم (٣٢١).

(٧) انظر قوله في (تهذيب التهذيب ١٥٥/١).

(٨) تهذيب التهذيب ١٥٥/١.

(٩) انظر روايته في: جامع الترمذي رقم الحديث (٢٤١٩).

(١٠) هذا يؤيد مدعى العسقلاني: أن مسلم بن قتيبة انفرد بالرواية عن (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية)، ولا يعرف له رواية عن ذلك الرجل الذي لا يعرف حاله.

(١١) هذا تأكيد لما جاء هنا في الهامش السابق.

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: وكأنه وقعت لابن حبان نسخة كهذه (!) فنسب الأول: إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحارث بن حاطب. كذا قال[1] !

قال المعلمي اليماني: ويظهر أن السقط وقع ممن – جاء – بعد المؤلف؛ لأنهم لم يذكروا في نسب أحد هذين الرجلين[2] اختلافاً.

ولا نبهوا[3] على أنه وقع في (تاريخ البخاري) أنه جمعهما في ترجمة واحدة، بل قال ابن حجر – العسقلاني – في ترجمة الثاني[4] من التهذيب[5]: (قال البخاري: روى عن: محمد بن يحيى بن حبان مراسيل)[6]، والله أعلم.

قلت: لقد تعقب الحافظ العسقلاني الذهبي بهذا التعقب الطويل (!) ليثبت: خلاف ما ذهب إليه في قوله: إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية: لا يعرف. ولكن العسقلاني قال آخر الأمر في (تقريب التهذيب ٣٠/١): بأن إبراهيم هذا: مجهول – من السابعة – فكان ماذا ؟ !

قد يقال: من روى عنه واحد فأكثر فقد عرفت عينه فخرج عن حد الجهالة المطلقة، وبقي مجهول الحال.

قلت: نعم، وهو ومن قيل عنه: لا يعرف حاله سواء أليس كذلك ؟ فعلام هذا التعقب الطويل (!).

٢ – إبراهيم بن عبد الملك (أبو إسماعيل القناد):

أخرج له: النسائي والترمذي.

قال الذهبي في (الميزان)[7]: [صح، ت، س]، روى عن: قتادة وغيره.

وقال: قال العقيلي: يهم في الحديث، وقال النسائي: لا بأس به.

وقال: وضعفه زكريا الساجي بلا مستند (!).

---

(١) التاريخ الكبير: تعليقات اليماني ٢٩٨/١.

(٢) إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية. وإبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب المدني. فهما مدنيان.

(٣) أي المعنيون بكتاب (التاريخ الكبير)، ومنهم: الخطيب البغدادي، فإنه لم يعرض لمثل هذا ... وبيان ما فيه في كتابه (موضح أوهام الجمع والتفريق). انظر: ٣٦٥/١-٤٠١.
ولو وقف المعلمي على شيء من ذلك لبينه هنا، ولما قال: ولا نبهوا ...

(٤) أي: ابن الحارث بن حاطب المدني.

(٥) تهذيب التهذيب ١٥٥/١.

(٦) أي روايته عنه: مرسلة.
والملاحظ هنا: في التهذيب: أن ابن القطان قال عنه: لا تعرف حاله. ورايته عند (الترمذي) فقط، وحديثه (غريب) كما أن حديث (إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية) عند (الترمذي) فقط. واستغربه الترمذي. أي قال: غريب من هذا الوجه.

(٧) ميزان الاعتدال ٤٦/١-٤٧.

قلت: قوله: (بلا مستند) هو الذي أغضب الحافظ العسقلاني، فقال في (تهذيب التهذيب)[1]: كذا قال – الذهبي – وأي مستند أقوى من ابن معين. وعزز رأيه بما حكاه عن العقيلي: بقوله: (وقد ذكره العقيلي في الضعفاء).

وإذا فقد اجتمع ثلاثة من علماء الجرح والتعديل على تضعيف (إبراهيم القناد)، وهم: يحيى بن معين، وأبو جعفر العقيلي، والساجي.

وهناك آخرون حكموا عليه الحكم نفسه وهم: (حافظ القيروان أبو العرب الصقلي)، و (أبو القاسم البلخي)، و (ابن حبان)[2].

وبالتالي: فأبو يحيى زكريا الساجي لم ينفرد فيما ذهب إليه، بل قوله موافق لأقوال من ذكرناهم هنا، سواء أطلع عليها أم لم يطلع.

والوهم الذي وصف به (إبراهيم القناد) في الحديث على لسان (العقيلي) والخطأ في الرواية على لسان (ابن حبان) مع توثيقه له، لا يوجب ردَّ رواياته مطلقاً، كيف وقد أخرج له النسائي، وعدّله بقوله: (لا بأس به)[3]، والنسائي النسائي !!

ولعل هذا هو سبب تعديل الذهبي له حين قال: وضعفه زكريا الساجي بلا مستند – يعني: أن أبا يحيى الساجي – ومن ذكرناهم معه – من الذين حكموا على (إبراهيم القناد) بالضعف، لم يذكروا السبب الموجب لهذا الحكم. وعليه: فهو جرح غير مفسّر[4].

هذا وقد وجدنا أن الحافظ العسقلاني قد قال فيه آخراً: (هو صدوق، في حفظه شيء)[5].

وإبراهيم القناد – عند الحافظ الذهبي من (الموثقين).

وهذا ما يفيده إشارة [صح] قبل الاسم عند الترجمة في (الميزان)[6]، وفي كتابه الآخر (من تُكلم فيه وهو موثق)[7]؛ فإن الذهبي قال: (إذا كتبت: [صح] في أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل)[8].

---

(١) ١٦٢/١، ونقل قول الساجي عن: ابن معين: إنه قال فيه: ضعيف.

(٢) انظر مجموع هذه الأقوال في: (تهذيب التهذيب) ١٦٢/١، وحاشية (تهذيب الكمال) ١٢٢/١ بقلم الدكتور بشار عواد.

(٣) انظر إلزاماً: حاشية تهذيب الكمال ١٢٢/١ بقلم الدكتور بشار عواد.

(٤) انظر: رسالة الدكتور قاسم علي سعد (منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل) ١٠٠/١-١٠١، ط دولة الإمارات – دبي ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٥) تقريب التهذيب ٢٢٧/١، ط دار الفكر، بعناية جميل صدقي العطار.

(٦) ميزان الاعتدال ٤٧/١.

(٧) انظر: ص ٣٢.

(٨) نقلاً عن: حاشية نسخة المخطوطة للميزان، بمكتبة الأحمدية بحلب.

قال الدكتور قاسم علي سعد: في كتابه (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل)[1]: وخلاصة القول: (أن القناد صدوق في حديثه شيء، وهو حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه)[2].

٣ - إبراهيم بن نافع الجلاب البصري[3]:

روى عن: مقاتل.

قال أبو حاتم: كان يكذب، كتبتُ عنه[4].

وذكر له ابن عدي[5] مناكير، ولعل بعضها من مقاتل بن سليمان ونحوه. انتهى.

وذكر الذهبي آخر وهو: إبراهيم بن نافع الناجي، روى عن: ابن المبارك.

قال أبو حاتم: كان يكذب. قلت - القائل الذهبي -: أظنه الأول.

قلت: ذكر الذهبي هاتين الترجمتين وقد فرق بينهما أولاً ثم رجح كونهما واحداً بقوله: أظنه الأول.

قلت: وقد تعقب الحافظ العسقلاني الذهبي - في تهذيب التهذيب[6] - بقوله: وقال في (الميزان)[7]: إبراهيم بن نافع الجلاب البصري قال أبو حاتم: كان يكذب[8]، كتبت عنه، ثم قال: إبراهيم بن نافع الناجي عن: ابن المبارك. قال أبو حاتم: كان يكذب. أظنه الأول.

قال العسقلاني: كذا قال - الذهبي - وهو هو[9] - أي: الأول - فقد ذكر الخطيب في شيوخه[10]:

---

(١) ١/١٠٠-١٠١.

(٢) يشير بهذا إلى حديثين ذكرهما العسقلاني في: (تهذيب التهذيب) ١/١٦٢ نقلاً عن العقيلي في الضعفاء ١/٥٧-٥٨.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٦٩-٧٠.

(٤) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٤١. قال البصري الناجي من بني ناجية أبو إسحاق. روى عن: مبارك بن فضالة، وعمر بن موسى الوجيهي. كتب عنه: أبي. سمعت أبي يقول ذلك. وسألته عنه فقال: لا بأس به، كان حدث بأحاديث عن: عمر بن موسى الوجيهي - بواطيل - وعمر - هذا - متروك الحديث. قال أبو محمد: روى إبراهيم بن نافع عن: روح بن مسافر، وابن المبارك.
هذا ما ورد في الجرح والتعديل. ولم ترد فيه: كان يكذب. وهي مناقضة لما ورد في جوابه لولده (أبي محمد) حين سأله، فأجابه بقوله: لا بأس به.
وهذا مما يؤخذ على الحافظ الذهبي في النقل (!) ولا يبين موضعه في الكتاب الذي اعتمده في النقل عنه.

(٥) قال ابن عدي في كامله ١/٤٣١ ما نصه: إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب أظنه بصرياً منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء. قلت: وساق له من الروايات - ثم قال -: ولم أر لإبراهيم بن نافع هذا أوحش من هذه الأحاديث، ولعل هذه الأحاديث من جهة من رواه هو عنه؛ لأنه روى عن: ضعاف مثل مقاتل بن سليمان وعمر بن موسى.

(٦) ١/١٩٢.

(٧) ميزان الاعتدال ١/٦٩-٧٠.

(٨) سبق القول: بأن هذه (الكلمة) لا توجد في الجرح والتعديل ٢/١٤١.

(٩) هذا ما وافق فيه العسقلاني الذهبي: من أن الترجمتين تعود لواحد.

(١٠) وسبقه إلى هذا القول (ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/١٤١).
ورأيت كل من ذكر هذا ذكره عن ابن أبي حاتم. ولم نقف عليه عند الخطيب ولا سيما في تاريخ بغداد والذي هو مظنة ذكره له. فالله أعلم.

عبد الله بن المبارك. وينظر في أيّ موضع كذبه أبو حاتم[١]. وقال الخطيب: في حديثه[٢] نكارة. أهـ.

٤ – أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث (أبو مصعب الزهري):

الفقيه صاحب مالك بن أنس.

أخرج له الجماعة[٣].

قال الحافظ الذهبي: ثقة حجة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد: لا تكتب عن: أبي مصعب وأكتب عمن شئت[٤] ؟ !

قال الحافظ العسقلاني في تهذيب التهذيب[٥]: وقال صاحب (الميزان): ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه: لا تكتب عن: أبي مصعب واكتب عمن شئت[٦] ؟ ! قال العسقلاني: ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى بالرأي[٧].

وأما ما قاله العسقلاني في (تقريب التهذيب)[٨] من التعليل: فقد جزم به ولم يتردد أن أبا خيثمة[٩] إنما نهى ولده عن الكتابة عن (أبي مصعب) لفتواه بالرأي.

وأما الحافظ الذهبي نفسه فقد ذكر تعليلاً لهذا النهي (!) فقال في (سير أعلام النبلاء): أظنه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم، وإلا فهو ثقة نادر الغلط كبير الشأن.

قلت: ولعل ما ذكره الذهبي في (السير) أحق بالقول مما ذهب إليه العسقلاني في (تقريب التهذيب) والله أعلم.

٥ – إسحاق بن الصّباح الأشعثي:

قال الحافظ الذهبي: روى عن: عبد الملك بن عمير.

ضعفه يحيى، والدارقطني، وغيرهما، وقلّ ما روى ...

قال الحافظ العسقلاني: الكندي الأشعثي كأنه جد الذي قبله.

---

(١) إنما يطالب العسقلاني ببيان موضعه؛ لأنه لا توجد كلمة: كان يكذب عند ترجمته في الجرح والتعديل كما ذكرناه قريباً؛ لأنه قريب عهد بكتب الرجال.
وقال في (لسان الميزان ١٧٢/١): وليحرر في أي الأماكن كذبه أبو حاتم. وهذه من تلك.

(٢) كذا لم نقف على قول الخطيب في (تاريخ بغداد) فالله أعلم.
قلت: وإبراهيم هذا ليس له رواية في دواوين الإسلام... بل هو مذكور بالطعن في رواياته. انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٢٤٩/٢، وتنزيه الشريعة لابن عراق الكناني ٢٤/١، وانظر: لسان الميزان بعناية المرعشلي ١٧٢/١.

(٣) انظر: ترجمته في تهذيب الكمال ٣٣/١.

(٤) ميزان الاعتدال ٨٤/١.

(٥) ٥٢/١.

(٦) ميزان الاعتدال ٨٤/١.

(٧) تهذيب التهذيب ٥٢/١.

(٨) ١٢/١. وقال عنه: صدوق !!

(٩) قال ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير: خرجنا في سنة تسع عشرة ومئتين إلى مكة، فقلت لأبي: عمن أكتب ؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمن شئت. انظر: حاشية تهذيب الكمال للمزي ٣٣/١ بقلم الدكتور بشار عواد معروف.

قلت: هذا هو ما ذكره الحافظ المزي في (تهذيب الكمال)، وإليك النص بتمامه:

قال الحافظ المزي: ترجمة رقم (٣٥٤) [تمييز]: وأما إسحاق بن الصباح الكندي الأشعثي الكبير الكوفي، من ولد الأشعث بن قيس أيضاً، وأظنه جد الذي قبله، فإنه يروي عن: عبد الملك بن عمير ...

روى عنه: عبد اللّه بن داود الخريبي. ذكرناه للتمييز بينهما.

قلت: لأنه ذكر قبله: إسحاق بن الصباح الكندي الأشعثي الصغير الكوفي، نزيل مصر من ولد الأشعث بن قيس [د]. ورمز إلى إخراج (أبي داود) له فقط.

والكبير هذا (!) ليس له رواية في دواوين الإسلام المعتمدة، فليس له رواية في الكتب الستة ولا (التسعة).

ولو لم يتعقب العسقلاني الذهبي في قوله: قلَّ ما روى – لكان أولى من ذكره ونشر ما قيل فيه.

ونتابع ما قاله العسقلاني في (تهذيب التهذيب) في تعقبه على الذهبي في (الميزان)، قال: وقال الذهبي: قلَّ ما روى. وأخذه من كلام ابن عدي، فإنه قال: ما أظن له حديثاً مسنداً.

قلت: إن كان يعيب على الذهبي: أنه لم يذكر المصدر الذي استقى منه هذه الترجمة، ولم ينسب القول إلى صاحبه – فله ذلك، فإن الذهبي: جرى منه هذا كثيراً، وتعقبه العلماء قديماً وحديثاً في هذه الخاصية !! أنه يذكر القول ولا ينسبه إلى صاحبه !

وإن أراد: أن الذهبي تابع ابن عدي، فابن عدي ابن بجدتها .. ومن الذي لا يتابع ابن عدي.. ولا يرجع إليه في معرفة أحوال من هم مثل هذا الكبير (!) ؟ !

ولقد نشر العسقلاني من أحواله ما ينبغي أن يصدف عنه قطعاً

قال: أخرج العقيلي من طريق عمرو بن علي: سمعت رجلاً يقول ليحيى القطان: (يعرف عن عبد الملك بن عمير عن: موسى بن طلحة: أن عبد اللّه اشترى أرضاً من أرض السواد ؟ فقال يحيى القطان: عمن ؟ قال: حدثنا ابن داود قال: عمن ؟ قال: عن إسحاق ابن الصباح، قال يحيى القطان: اسكت، ويلك[1].

قلت: وقد ذكره ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتروكين)[2].

ولا ندري: لِمَ لمْ يذكره العسقلاني في (لسان الميزان) مع أنه اشترط أن يذكره ويذكر أمثاله في هذا الكتاب ... فهو من رسم كتابه وشرطه فيه الذي اشترطه على نفسه ؟! فالله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب ٢٥٥/١، وانظر: الكامل لابن عدي ٥٥١/١.
(٢) ١٠٢/١ بعناية (عبد الله القاضي).

وقال العسقلاني في (تقريب التهذيب)[1]: ضعيف، مقل من السابعة للتمييز.

وترجم له البخاري في التاريخ الكبير[2]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[3] ترجمة موجزة فانظره عندهما.

٦ – إسحاق بن نجيح:

أخرج له (أبو داود)[4].

قال الحافظ الذهبي: لا يُدرى من هو. له عن: مالك بن حمزة الساعدي، عن: أبيه، عن: جده. اكتبوهم بالنبل ... الحديث[5].

وعنه: محمد بن عيسى بن الطباع. وكأنه الملطي[6]. انتهى.

قلت: ظنه الذهبي المذكور قبله في (الميزان) ترجمة (٧٩٥). والذي ساق من أقوال علماء الجرح والتعديل والأئمة الكبار فيه: من أنه: أكذب الناس، وأنه معروف بالكذب ووضع الحديث صراحاً، وأنه من المتروكين، وساق له من الروايات التالفات والبواطيل ... حتى قال آخر قول فيه: فانظر إلى هذا الدجال ما أجرأه[7] !

ومن هنا: عُظم على العسقلاني أن يقع الذهبي في هذا الظن فقال في (تهذيب التهذيب)[8]: جوّز الذهبي أن يكون هو الملطي وليس به قطعاً؛ فقد وقع في سياق السنن – لأبي داود –: حدثنا إسحاق بن نجيح، وليس بالملطي[9].

وقال العسقلاني: وقد فرق بينهما (ابن الجوزي) وقال: لا أعرف في هذا طعناً.

قلت: ذكر الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رجلين: هما إسحاق بن نجيح – أبو صالح –، وقيل: أبو يزيد الملطي[10].

وهو المتفق على أنه: من أكذب الناس، ويضع الحديث صرحاً ...

ثم قال: وثَمَّ آخر يقال له: إسحاق بن نجيح يروي عن: مالك بن حمزة الساعدي، ما عرفنا فيه طعناً[11].

---

(١) ٤٣/١.
(٢) ٣٩٢/١.
(٣) ٢٢٥/٢.
(٤) سنن أبي داود: كتاب الجهاد – سلّ السيوف عند اللقاء – رقم (٢٦٦٤).
(٥) المصدر السابق.
(٦) ميزان الاعتدال ٢٠٢/١.
(٧) ميزان الاعتدال ٢٠٠/١-٢٠٢.
(٨) ٢٦٨/١. وذكر العسقلاني الملطي الدجال في ترجمة (٤١٩). وأما الوارد ذكره عند (أبي داود) فقال عنه العسقلاني: هو أحد المجاهيل !
(٩) انظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ٣٤٢/٨ فقد ذكر أن أبا داود قال: وليس بالملطي.
(١٠) انظر: تنزيه الشريعة لابن عراق الكناني ٣٧/١، ط دار الكتب العلمية – بيروت.
(١١) الضعفاء والمتروكون ١٠٤/١ ترجمة (٣٣٥).

قلت: وإنما قال ابن الجوزي عن الثاني: يقال له؛ لأنه أحد المجاهيل الذين لا تعرف حاله، ولا يدرى من هو !!

وإنما أخرج له أبو داود هذا الحديث الواحد[1]؛ لأنه أخرجه من طريق آخر عن: حمزة بن أبي أسيد عن أبيه مرفوعاً.

وقد أخرجه (البخاري) في صحيحه: قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الرحمن ابن الغسيل، عن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه ... مرفوعاً، وذكر الحديث نفسه[2].

قلت: وأراد الحافظ العسقلاني أن يُجلي شيئاً من حال هذا المجهول (!) فقال في (تهذيب التهذيب) وفي الموطن السابق نفسه: وقد ذكر أبو نعيم في ترجمة إبراهيم بن أدهم من طريق أبي عمر: قلت: والنقل هنا من (حلية الأولياء)[3] فهو أحسن سياقاً مما ورد في (تهذيب التهذيب)[4]: قال أبو نعيم: وأخبرت عن: عبد اللّه، حدثنا أبو عمر عن أبيه: قال: خرج إبراهيم بن أدهم، وحذيفة المرعشي، ويوسف بن أسباط، وإسحاق بن نجيح، فمروا بمدينة، فقالوا لإسحاق: ادخل هذه واشتر لنا زاداً، فدخل فاشترى واشترى ملحاً مصفراً، فلما جاء فوضع الزاد والملح المصفر قالوا له: ما هذا ؟ قال: مررت فاشتهيته فاشتريته، فقال له إبراهيم بن أدهم: ليس تدع شهوتك أو تلقيك فيما لا طاقة لك به ؟ ! قال أبو عمر: فأنا رأيت إسحاق بعد بحران سميناً غليظ الرقبة. أهـ.

وإذاً فهو من أصحاب إبراهيم بن أدهم ... وأصحابه وأخوانه ليسوا سواء.

وقال الحافظ العسقلاني في (تقريب التهذيب)[5]: مجهول من السابعة، ولم يُصب من قال: إنه الملطي؛ ففي السنن لأبي داود: وليس بالملطي.

قلت: عنى به الذهبي في ميزانه، وقد أتينا عليه. واللّه الموفق.

٧ – إسحاق بن سالم (أبو يحيى) الأسدي الكوفي:

أخرج له: مسلم، والنسائي، وأبو داود.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سنن أبي داود، رقم الحديث (٢٦٦٣)، والبخاري: كتاب الجهاد والسير: التحريض على الرمي، رقم الحديث (٢٩٠٠).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد اللّه الأصفهاني ٤٥١/٧، ترجمة رقم (١١١٧١)، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤) وانظر سياق العسقلاني لهذه القصة في: تهذيب التهذيب ٢٦٨/١.

(٥) ٤٦/١.

والذهبي لم يقل: إنه الملطي، وإنما قال: كأنه الملطي. والعسقلاني في تهذيبه ٢٦٨/١ قال: جوز الذهبي. فافهم !! فإن الإنصاف محمود في المواطن كلها ولو بكلمة.

هذا – وقد ذكر العسقلاني في لسان الميزان ٥٧٥/١ في ترجمة (إسحاق بن ناصح) كلاماً نافعاً فانظره إن شئت.

قال الحافظ الذهبي: روى عن: الشعبي. له نحو العشرة أحاديث[1]، وثقه جماعة[2]، ولم أسق ذكره إلا تبعاً لابن عدي؛ فإنه أورد ذكره، وما زاد على أن قال: أرجو أنه لا بأس به.

قلت: لقد ساق له الحافظ جمال الدين يوسف المزي في (تهذيب الكمال) ترجمة فيها الغنية والكفاية[3]: ذكر أنه: ثقة ثقة، وأنه مستقيم الحديث، وان شعبة نظر له في كتبه، وانه ثقة حجة، وأن احمد بن حنبل قال فيه: ثقة ثقة بخٍ بخٍ. وهذه من ألفاظ التوثيق العالية.

قلت: لعل الذهبي أراد ذكر قول (ابن عدي)[4]: أنه لا بأس به في مقابل أقوال الموثقين له ، المزكين لأخباره وأحواله - وهم كثر للعلم به فحسب، وليس لأمر آخر - كما ذكره الحافظ العسقلاني في تعقبه هذا، فإنه قال في (تهذيب التهذيب)[5] بعد أن استوفى ترجمته، وساقها مساق الحافظ المزي: (قرأت بخط الذهبي في الميزان: لم أسق ذكره إلا تبعاً لابن عدي، ولم يقل فيه: إلا أرجو أنه لا بأس به). انتهى. هنا قال العسقلاني: (ولعله أراد أن ينقل ما تقدم أنه قيل لأحمد بن حنبل عنه ما يشير به إلى التشبيع، لكنه لم يفصح به).

قلت: إليك الحكاية: قال الحافظ المزي: وقال أبو بكر المروزي: قلت لأحمد بن حنبل: كيف كان إسماعيل بن سالم ؟ فقال: لا بأس به[6]، قلت - القائل أبو بكر المروزي -: إنه حكي عن أبي عوانة عن إسماعيل بن سالم أنه سمع زيداً يقول: وذكر قصة لمعاوية، قال: ومن سمع هذا من أبي عوانة ؟ ثم قال: قد كانت عنده أحاديث الشيعة، وقد نظر له شعبة في كتبه[7]. أهـ.

قلت: ونظر شعبة له في كتبه (!) مما يزيده توثيقاً لمروياته؛ ربما نقى له بعض مسموعاته، ووقفه على عللها وعوارها.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال ٢٣٣/١، فقد حكاه عن علي بن المديني من طريق البخاري والذهبي. يعوزه نسبة الأقوال إلى أصحابها فإنها من بركة العلم.

(٢) انظر هم في كتاب الحافظ المزي (تهذيب الكمال) فهم كثر ومن كبار علماء الجرح والتعديل، إلا ابن خراش؛ فإنه مطعون فيه، ومع هذا فقد وثق إسماعيل هذا !!

(٣) وزاد الدكتور بشار عواد ذكر آخرين من الموثقين لأبي يحيى الأسدي ذكرها في حاشية تهذيب الكمال ٢٣٣/١، وقال: والذي في (الكاشف) وثقه مطلقاً.

(٤) الكامل لابن عدي ٤٦٤/١.
والنص فيه: (ولإسماعيل بن سالم أحاديث يحدث عنه قوم ثقات وأرجو أنه لا بأس به).

(٥) ٣١٣/١.

(٦) وهذه من ألفاظ التوثيق، ولكن الإمام أحمد لما علم بعد هذه الحكاية ما يمكن أن يغمزه به الغامزون، قال: هو ثقة ثقة بخ.

(٧) انظر هذه الحكاية في: تهذيب الكمال ٢٣٣/١، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد - رواية المروزي وغيره ص ١١٣ بعناية الدكتور وصي بن محمد عباس، وفي تاريخ بغداد ٢١٤/٦ للخطيب البغدادي، ط دار الفكر - بيروت.
و(زبيد) ال،وارد ذكره في سند الحكاية هو: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي الكوفي، ثقة ثبت، مات سنة ١٢٢هـ.
انظر ترجمته في: الميزان ٦٦/٢، وتهذيب التهذيب ١٣٥/٣-١٣٦ أخرج له الجماعة.

ونسأل: هل قال أحد: أن إسماعيل بن سالم لم يقبل من شعبة هذا الصنيع الجميل ؟ أو أنه أصر على إبقاء تلك الأحاديث (!) التي أشار عليه شعبة بإخراجها من كتبه في كتبه ؟ وكم هي كتبه ؟ وكم هي أحاديثه المسندة ؟

قال علي بن المديني فيما حدث به البخاري عنه: إنها نحو العشرة أحاديث.

وقال الحاكم النيسابوري: هو ثقة، عَسِرٌ في الحديث أسند نحو العشرين حديثاً[1].

قلت: وقول الإمام أحمد: ومن سمع هذا من أبي عوانة ؟

يعني به: ليس أحد قبل قوله هذا قبول رضا وأقره عليه، فهو قول همل لا يلتفت إليه، فإسماعيل بن سالم ثقة ثقة بخٍ.

ثم ... لماذا يُصار إلى مثل هذه الاحتمالات في التعقبات على الذهبي بمثل: (لعله أراد أن ينقل ... لكنه لم يفصح) ؟ لا؛ فالذهبي صرح وافصح عن رأيه واتجاهه في الرواية عن (المبتدعة) في (الميزان)[2]، و (الموقظة) وغيرهما[3].

وماذا يخشاه من المبتدعة، حتى يكف عن الإفصاح عن نقد راوٍ أو رواية رواها واحد منهم ؟

والخلاصة: فأبو يحيى إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة حجة، وهو أوثق من أساطين مسجد الجامع فيما قاله ابن معين. ولا يضره ما كان عنده من أحاديث قومٍ؛ فإن شعبة نظر له في كتبه ونقاها له، والله أعلم وهو ولي التوفيق.

قلت: وقد وقفت على كلام للدكتور قاسم علي سعد رغبت في إثباته هنا فعساه ينفع.

قال: اتفق الأئمة على أن إسماعيل بن سالم ثقة مطلقاً، سوى ابن عدي حيث قال: (وأرجو أنه لا بأس به)، من غير ذكر السبب في إنزاله عن مرتبة الثقات العالية.

وقد انتقد الذهبي في (ميزان الاعتدال) ذكر ابن عدي له في كامله فقال: وثقه جماعة، ولم أسق ذكره إلا تبعاً لابن عدي فإنه أورد ذكره وما زاد على أن قال: (أرجو أنه لا بأس به)، وفي المغني في الضعفاء قال: (وما جرحه أحد أبداً).

قلت: لا أرى ما قاله الذهبي – هنا – انتقاداً لابن عدي في كامله، بل أراد أن يضع قوله في مقابل أقوال الموثقين له للعلم به فحسب لا لأمر آخر، وإن قوله: (إلا تبعاً لابن عدي) لا يدل على الانتقاد. والمتأمل في الميزان يدرك أن الذهبي تابع لابن عدي ونظره وراءه،

(١) انظر: حاشية تهذيب الكمال ٢٣٣/١ بقلم الدكتور بشار عواد.

(٢) ميزان الاعتدال ٥/١-٦، ٢٧، ٢٨، ٢٥٢، ٢٦٧، ٣٥٧، ٣٧١-٣٧٢، ٤٠٨-٤٠٩، ٤١١، ٤٥٣.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ – ترجمة ابن خراش البغدادي ٦٨٤/٢-٦٨٥، ولذلك قلت: هو مطعون فيه، ولا يعتد بقوله في الرجال.

وأما الموقظة للذهبي فيلزمك الوقوف عليها وعلى التتمات الملحقات بها بقلم العلامة عبد الفتاح محمد بشير – الشهير بأبي غدة - رحمه الله تعالى - لترى رأيه في الرواية عن المبتدعة.

ويجعل قوله في مقابل أقوال الآخرين، ولا يتعقبه بشيء، بل قد يكون في نفسه بعض الشيء من كلام الآخرين، فهو يعض على كلام ابن عدي بالنواجذ.

وقال الدكتور قاسم علي سعد: واعتذر ابن حجر في (تهذيب التهذيب) لابن عدي بعد نقله لكلام الذهبي السابق، فقال: ولعله (يعني ابن عدي) أراد أن ينقل ما تقدم أنه قيل لأحمد عنه ما يشير به إلى التشيع، لكنه لم يفصح به. أهـ.

قلت: هذا محتمل، وإن كنت أراه من تمام تعقب واستدراك الحافظ العسقلاني على الذهبي، والخلف بيننا سهل ما دامت الخلاصة عنده: إن إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة صحيح الحديث[1].

٨ – أسود بن مسعود العنزي البصري:

قال الحافظ الذهبي: روى عن: حنظلة. لا يُدرى مَن هو !

وعنه: العوام بن حوشب. ذكره ابن حبان في (تاريخه)[2].

قال الحافظ العسقلاني: روى عن: حنظلة بن خويلد حديث: (تقتل عماراً الفئة الباغية)[3]. وعنه: العوام بن حوشب.

قال: قال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: هو ثقة.

روى له النسائي في (الخصائص) هذا الحديث الواحد.

وذكره ابن حبان في (الثقات).

قال العسقلاني[4]: وقرأت بخط الذهبي في (الميزان)[5]: لا يُدرى مَن هو ! وهو كلام لا يسوى سماعه؛ فقد عرفه ابن معين ووثقه، وحسبك[6]. أهـ.

قلت: هذا كلام شديد، والذهبي لا يستحق مثل هذا؛ لأنه ربما لم يقف على توثيق ابن معين له، أو ذهل عنه، وحين ذكره في (المغني) لم ينقل فيه أيضاً قول ابن معين. وهذا يدل على عدم وقوف الذهبي على قول ابن معين في (توثيق) أسود بن مسعود، ولاسيما في النسخة التي عليها خط الحافظ الذهبي.

---

(١) انظر: رسالته: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٢٦٩/١-٢٧١، ط الإمارات – دبي.

(٢) ميزان الاعتدال ٢٥٦/١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند برقم (٦٥٣٨). قال: حدثنا يزيد – بن هارون –، أخبرنا العوام، حدثني أسود بن مسعود عن: حنظلة بن خويلد ... وساق الحديث.
ومن هذا الطريق برقم (٦٩٣٩)، وأخرجه من طرق عدة.
وأخرجه الطيالسي (١٥٩٨)، ومسلم من غير طرق أسود بن مسعود، والنسائي في فضائل الصحابة ١٧٠.

(٤) تهذيب التهذيب ٣٥٢/١ ترجمة (٥٤٨).

(٥) ميزان الاعتدال ٢٥٦/١.

(٦) اكتفى العسقلاني بهذا في تهذيب التهذيب ٣٥٢/١ ولم يعرض له في لسان الميزان أصلاً.

وما وجد في بعض نسخ (المغني) للذهبي من ذكر (توثيق) ابن معين: لأسود هذا، فهو من زيادات بعض العلماء، والله أعلم.

وأظن الذهبي – والظن فيه حسن جميل –: لو وقف على توثيق ابن معين وابن حبان لأسود بن مسعود؛ لقال فيه غير هذا.

ورواية هذا الحديث الواحد عنه يدل على أنه معروف العين والذات، مجهول الحال والصفات. وهذا ما عناه الذهبي بقوله: لا يُدرى من هو !!

هذا ... والحافظ العسقلاني حين ترجم لـ (حنظلة بن خويلد العنزي)[1]، قال: روى عن: عبد الله بن عمرو. وعنه: الأسود بن مسعود – على اختلاف فيه عليه[2]. وقال: وسماه شعبة في روايته: حنظلة بن سويد. وذكره ابن حبان في (الثقات) إلا أنه فرق بين حنظلة بن خويلد وبين حنظلة بن سويد وجعلهما اثنين.

قلت: ولم يترجم المزي ولا العسقلاني لـ (حنظلة بن سويد)، فقد أحالاه على (ابن خويلد) فهو عندهما واحد، لا كما فرقهما ابن حبان.

وأما (العوام بن حوشب بن يزيد بن الحارث) فقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة ثقة.

وقال ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن سعد: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح لا بأس به[3].

وهو مذكور في الرواة عن: الأسود بن مسعود العنزي[4].

٩ – إياس بن معاوية بن قرة المدني (أبو واثلة):

الرمز (خت مق).

قال الحافظ الذهبي: تابعي ثقة نبيل. وقال النسائي: تكلموا فيه[5].

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٧٣/٢، ترجمة (١٦٣٨). وانظر: تهذيب الكمال ٣١٨/٢.

(٢) وهذا فيه ما فيه، فتأمله.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٧٤/٦-٢٧٥.

(٤) انظر: تهذيب الكمال ٥٠٥/٥ ترجمة (٥١٣٠).

وأما العنزي هذا .. فقد ورد في (تهذيب التهذيب)، و (تقريب التهذيب) أنه (العنبري)، وفي مسند أحمد وتهذيب الكمال (العنزي)، وكذلك في التاريخ الكبير للبخاري، قال: العنزي، وهو بالعنبري أشبه.

وأما الذهبي في (الميزان) فلم ينسبه، بل قال: أسود بن مسعود عن حنظلة ... ولم يورد ترجمة لـ (حنظلة) هذا، بل ذكر غيره، وكذا (العوام بن حوشب).

(٥) ميزان الاعتدال ٢٨٣/١.

ولقد دفع هذا القول بالصدر ودافع عن (إياس) بقوله: قلت: وثقه ابن معين[1]، وساق له مسلم في مقدمة صحيحه[2]، وخرّج له البخاري تعليقاً[3]. يكنى (أبا واثلة)[4]، ولي قضاء البصرة.

قال الذهبي: حدث عن: أنس، وابن المسيب، وأبي مجلز.

وعنه: شعبة، والحمادان، وعدة[5]. يضرب المثل بذكائه، وعقله، وفصاحته، وإحكامه، وفطنته. توفي سنة (١٢٢هـ). أهـ.

قلت: ولكن العسقلاني لم يرضَ هذا النقل عن: النسائي، واستبعد وقوعه منه، فقال في (تهذيب التهذيب)[6]: قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي، والعجلي: هو ثقة. وقرأت بخط الذهبي: قال النسائي: تكلموا فيه[7]، وما أدري من أين نقل ذلك.

قلت: قوله: (وما أدري من أين نقل ذلك ؟) وقال النسائي: ثقة في غير موضع) هذا مما يعوز الذهبي بيانه، فهو يغفل بيان الكتب التي ينقل عنها، ومنها هذا الموطن الذي لم يقف عليه العسقلاني، فقال: وما أدري من أين نقل ذلك. والنسائي نفسه لم يذكر مصدر ما نقله بقوله: تكلموا فيه.

ولعل ما حكاه الإمام أحمد بن حنبل في (العلل ومعرفة الرجال) هو المصدر، قال أحمد بن حنبل: حدثنا هشيم قال: كان إياس بن معاوية كثير اللحن – أي في العربية – بدليل؛

---

(١) سيأتي ذكر آخرين من الموثقين له.

(٢) قال مسلم في المقدمة رقم (١٣): (وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عمر بن علي بن مقدم عن سفيان بن حسين قال: سألني إياس بن معاوية فقال: إني أراك قد كافت بعلم القرآن، فاقرأ عليَّ سورة وفسّر؛ حتى انظر فيما علمت، قال: ففعلتُ. فقال لي: احفظ عليَّ ما أقول لك: إياك والشناعة في الحديث؛ فإنه قلما حملها أحد إلا نل في نفسه وكُذّب في حديثه.

قال أبو زكريا النووي: ومعنى كلامه: أنه حذره أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع على صاحبها ويقبح حاله فيُكذّب أو يُسترات في رواياته، فتسقط منزلته ويذل في نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم. النووي شرح مسلم ٢٣٥/١.

وليس له بعد هذا ذكر في صحيح مسلم.

(٣) كتاب الإجارة: باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما. قال البخاري: قال ابن سيرين: ليس لأهله أن يخرجوه إلى تمام الأجل. وقال الحكم، والحسن، وإياس بن معاوية: تمضي الإجارة إلى أجلها. أهـ.

وفي كتاب الأحكام: باب الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك ... ذكر البخاري أن إياس بن معاوية يقول بجواز قبول قضاء القاضي إذا جاء كتابه مختوماً – بغير محضر من الشهود –.

انظر: فتح الباري ٥٦٩/٥ كتاب الإجارة، و ١٦٨/١٣ كتاب الأحكام.

(٤) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٤/٧.

(٥) لقد استوعب الحافظ المزي في تهذيب الكمال ٣٠١/١ ذكر جميع من روى عنهم ومن رووا عنه، وهذا ميزة لكتابه لا توجد في كتاب آخر، فلم يذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري تعليقاً ومسلماً في مقدمة صحيحه، وقد مرَّ ذكرها. وقول العسقلاني: وعنه: شعبة. يعني أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة. قلنا: لا يحتاج إلى هذا فليس له عن (شعبة) ولا (غير شعبة) حديثاً يُروى.

وأما بيان سبب ذلك: فليس هنا موضع بسطه فلعله يأتي في موضع آخر من هذا البحث.

(٦) تهذيب التهذيب ٤٠٥/١ ترجمة (٦٣٤).

(٧) عزاه الدكتور قاسم علي سعد في رسالته (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ١٩٠٧/٤) إلى الطبري، قال: قال الطبري: ولم يكن إياس بذاك.

وقال: وقول الطبري لم يتابعه عليه أحد ... اللهم إلا ما ذكره النسائي بقوله: إنهم تكلموا فيه. وهذا القول معارض بقوله الآخر: ثقة.

ثم هو كلام مبهم غير مفسر. والتعديل يقدم عليه. أهـ. (بتصرف يسير).

فقال سفيان بن حسين صاحبنا: لو أنك نظرت في هذه العربية، قال: فكنت ربما لقنته الحرف أو الشيء ... حتى ضاق به، فقال: لا حاجة لي فيه. أهـ[1] (بتصرف يسير).

١٠ – البراء بن ناجيه الكاهلي الكوفي:

أخرج له أبو داود[2].

قال الحافظ الذهبي: روى عن: عبد الله بن مسعود[3].

فيه جهالة، لا يعرف إلا بحديث: (تدور رحى الإسلام بخمس وثلاثين سنة)[4]. تفرد عنه: ربعي بن حراش.

قال الحافظ العسقلاني: في تاريخ البخاري لم يذكر سماعاً من ابن مسعود.

وقال العجلي: البراء بن ناجيه من أصحاب ابن مسعود، كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في (الثقات) ... وقرأت بخط الذهبي في (الميزان): فيه جهالة لا يعرف.

قلت – ابن حجر –: قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه.

قلت: قول الذهبي: فيه جهالة لا يعرف إلا بهذا الحديث.

هذا نفي لمعرفة حال البراء هذا (!) وإثبات لمعرفة عينه وذاته فهو معروف العين برواية الثقة الجليل والمخرّج حديثه في الكتب الستة (ربعي بن حراش) إلا أنه – أي البراء – مجهول الحال والصفات. ولعل مَن وثقه اكتفى بتعديله لمجرد الإسلام أولاً وبرواية ثقة نبيل عنه. والله أعلم.

والذهبي – قد يكون تابع في هذا الحكم أبا الحسن علي بن القطان الفاسي؛ فإنه قال: (وذكر من طريق أبي داود) عن: البراء بن ناجية عن: عبد الله بن مسعود ... وذكر

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٣٣/١ ط استانبول – بعناية الأستاذين طلعت قوج، وإسماعيل جراح.
وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ الدكتور محمد بن محمد (أبو شهبة) ص ١٤٩-١٥٠.
وانظر: الكفاية للخطيب ص ٢٨٠-٢٨٧ ط دار الكتب الحديثة، بعناية شيخنا محمد الحافظ التجاني رحمه الله.
وانظر: ترجمته في حلية الأولياء ١٤٥/٣ ترجمة (٢٢٧) (٣٤٨٥).

(٢) انظر: سنن أبي داود: كتاب الفتن والملاحم، رقم الحديث (٤٢٥٤) من طريق ربعي بن حراش عن البراء بن ناجية عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: (تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين، فإن يُهلكوا فسبيل من هلك، وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاما)، قال: قلت: مما بقي أو مما مضى ؟ قال: (مما مضى).
قال أبو داود: من قال: ابن خراش فقد أخطأ.

(٣) لا يلزم من قوله: (روى عن: عبد الله بن مسعود: أنه حدثَ عنه سماعاً، فقد يكون حدث عنه بالواسطة. ولم يذكر هنا من حدثه بهذا الحديث عن: ابن مسعود. ولم يصرح الذهبي بسماع البراء من ابن مسعود: فلا يصح الاستدراك عليه في هذا، وبالتالي: فلا يحتاج إلى مثل هذا النقل عن تاريخ البخاري ١١٨/٢.
أما إن كان لبيان الحال وليس للاستدراك على الذهبي – هنا – فذاك – أي فله ذلك –.

(٤) تقدم ذكر الحديث، وقد انفرد أبو داود بإخراجه دون الخمسة. انظر: تهذيب الكمال ٣٣٣/١.
وانظر الحديث من طريق منصور عن ربعي بن خراش عن البراء بن ناجية عن ابن مسعود عند: الطحاوي في المشكل ٢٣٦/٢-٢٣٧، والحاكم في المستدرك ٥١٢/٤، ويعقوب بن سفيان في المعرفة ٣٥٥/٣، والبيهقي في دلائل النبوة ٣٣٩٣/٦، والبغوي ١٧/١٥-١٨. أهـ.
وأخرجه أحمد في المسند ٣٩٠/١، والطحاوي في المشكل ٢٣٦/٢، وابن حبان ٢٣١/٨، والطبراني في الكبير ٢١١/١ من طريق ... القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً.
وأخرجه الطبراني ١٩٥/١٠ من طريق ... عن مسروق عن ابن مسعود.
وإسناد هذا ضعيف لضعف رجل ذكر في الإسناد وهو مجالد عن الشعبي، ومثله يقبل في المتابعات.
هذا وانظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ١١٢/٥-١١٣.

الحديث مرفوعاً، ثم قال: ولم يزد على إبراز البراء بن ناجية وهو المحاربي – الكاهلي، لا يعرف له حال، ولا يعرف أحد روى عنه غير ربعي بن حراش، وهو الذي روى عنه هذا الحديث(١).

قلت: (وأما قول أبي الفضل العسقلاني: قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه)، ففيه نظر:

أما أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي فقد عرفه ووثقه، فهذا صحيح.

وأما أبو حاتم محمد بن حبان البستي، فقد ذكره موافقة لغيره، ولم ينص على أنه ثقة.

وإنما نقول هذا؛ لأننا رأينا من لا يعتد مجرد ذكر ابن حبان لرجل في (ثقاته) توثيقاً له، وعليه: فلم يوثق البراء بن ناجية سوى أبي الحسن العجلي في (معرفة الثقات)، وأبي الفضل العسقلاني في (تقريب التهذيب)، والله أعلم.

١١ – بشر بن آدم الضرير (أبو عبد الله البصري):

أخرج له: البخاري، وابن ماجه بواسطة (الذهلي)(٢).

وقال الذهبي: أخرج له البخاري(٣).

قال الذهبي: قال ابن سعد: سمع الكثير، ورأيت أصحابنا يتقونه(٤).

وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

قلت: قال ابن سعد: سمع سماعاً كثيراً، ورأيت أصحاب الحديث يتقون حديثه، والكتابة عنه.

قال الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي: قول ابن سعد غير مفسر، فزيادة (وأصحاب الحديث) مجهول. وأما قول الدارقطني: ليس بالقوي فغير مفسر أيضاً(٥).

قلت: أما قول الدارقطني: " ليس بالقوي "، فهو ينصرف إلى (بشر بن آدم بن يزيد البصري) المتوفى سنة (٢٥٤هـ)، وليس إلى (بشر بن آدم الضرير)، وعلى تقدير أنه قال: " ليس بالقوي "، يريد به (بشر بن آدم الضرير)، فهذا معارض بذكره لبشر هذا في كتابه الآخر (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم)(٦).

---

(١) بيان الوهم والإيهام ١١٢/٥، ط ١ دار طيبة – الرياض، بعناية الدكتور الحسين آيت سعيد، سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
(٢) تهذيب الكمال ٣٤٥/١، تهذيب التهذيب ٤٦٣/١-٤٦٤.
(٣) ميزان الاعتدال ١٣١٣/١.
(٤) الطبقات الكبرى ٢٥٦/٧ ط دار صادر – بيروت.
(٥) البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح ٦٦/١، ط دار الجنان، بعناية: كمال يوسف الحوت.
(٦) ٨٠/١، ط مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت.

وتأكد عندنا: أن الدارقطني لا يعني بهذا القول بشر بن آدم الضرير البصري، البغدادي الأصل، وإنما عنى الذي قبله؛ بما قاله الحافظ أبو الفضل العسقلاني، قال: وقال الدارقطني: ليس بالقوي[1].

كذا في (الميزان)[2]، وأظنه عنى الأول.

قلت: صدق ظنك يا أبا الفضل؛ فقد جاء في سؤالات الحاكم للدارقطني: ما يشير إليه.

قال الحاكم عنه: فبشر بن آدم ؟ قال: ليس بالقوي. قلت له: عن أزهر غير شيء ؟ قال: نعم[3].

وأزهر هو: أزهر بن سعد السمان المتوفى سنة (٢٠٣هـ)، وهو جدّ بشر بن آدم بن يزيد البصري لأمه، وهو الذي روى عنه.

وبشر بن آدم بن يزيد البصري أخرج له: أبو داود والترمذي وابن ماجه.

قال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال النسائي أيضاً: لا بأس به، بصري وقواه ابن حبان[4].

هذا ... وقد اختلف في الذي أخرج عنه البخاري. قال ابن عدي: بشر بن آدم اثنان، يشبه أن يكون الذي روى عنه البخاري هو (الأصغر) ابن بنت أزهر. وقال مغلطاي: وزعم الباجي أن الذي خرّج البخاري عنه هو (الأكبر) كما ذكره المزي معتمداً قول أبي حاتم فيه: صدوق. وفي (الأصغر) قال: ليس بالقوي.

وجاء في كتاب (الأعلام) لابن فرحون: اختلف في بشر هذا؛ فقيل: الذي خرّج عنه البخاري (الأكبر)، وقيل: الأصغر. قال: والصحيح عندي: أنه الأكبر، وهو قول الكلاباذي وغيره وهو رجل مشهور.

أما صاحب (الزهرة): فجزم بأنه (ابن بنت أزهر) بن سعد السمان، وقال: وروى عنه البخاري ثلاثة أحاديث[5].

قلت: وقع في كتاب (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني الشيباني[6]، أنه قال: بشر بن آدم الضرير أبو عبد الله البغدادي سمع من علي بن سهر. روى عنه البخاري في سجود القرآن وفضائل القرآن.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٦٣/١-٤٦٤.
(٢) ميزان الاعتدال ٣١٣/١.
(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٩٢ بعناية موفق عبد القادر عبد الله.
(٤) ميزان الاعتدال ٣١٣/١.
وانظر: منهج الإمام ابن عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ١٩١٤/٤ للدكتور قاسم علي سعد، ترجمة (١٤).
(٥) انظر: حاشية تهذيب الكمال ٣٤٥/١ بقلم الدكتور بشار عواد.
(٦) كتاب الجمع بين رجال الصحيحين البخاري ومسلم لكتابي (أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني)، للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني ٥٣/١، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الثانية سنة ١٤٠٥هـ.

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني في (فتح الباري)[1] في (كتاب سجود القرآن) قوله: (حدثنا بشر بن آدم) وهو الضرير البغدادي. بصري الأصل، ليس له في البخاري إلا هذا الموضع الواحد. وفي طبقته: (بشر بن آدم بن يزيد) بصري أيضاً، وهو: ابن بنت أزهر السمان، وفي كل منهما مقال.

ورجح ابن عدي: أن شيخ البخاري هنا هو ابن بنت أزهر، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا في (المتابعات) فسيأتي من طريق أخرى بعد باب، ويأتي الكلام عليه[2]. ووافقه على هذه الرواية عن: علي بن مسهر، سويد بن سعيد عند الإسماعيلي في مستخرجه.

قلت: وله حديث آخر في (فضائل القرآن)[3].

قال البخاري: حدثنا بشر بن آدم، أخبرنا علي بن مسهر، أخبرنا هشام عن: أبيه عن عائشة قالت: سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد فقال: (يرحمه الله لقد ذكرني كذا وكذا آية ...).

وهنا – لم يعلق العسقلاني شيئاً عن (بشر بن آدم) هذا ... وهذا مما فاته.

١٢ – بشر بن المحرر:

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً[4].

قال الحافظ الذهبي: روى عن: سعيد بن المسيب[5].

وعنه: سعيد المقبري[6] وحده. لا يعرف[7].

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[8]: قرأت بخط الذهبي: لا يعرف. انتهى.

قال أبو الفضل العسقلاني: وقال ابن حبان في (الثقات)[9]: بشير بن المحرر بن غالب الأسدي من أهل الكوفة، يروي عن: أخيه. وهو تابعي.

وروى عنه: يزيد بن أبي زياد. فلعله هذا.

---

(١) فتح الباري ٦٨٨/٢-٦٨٩، ط مكتبة الصفا، بعناية محمود بن الجميل، رقم الحديث (١٠٧٦)، وانظره عند مسلم (٥٧٥).

(٢) فتح الباري ٦٩٢/٢ رقم الحديث (١٠٧٩)، وانظر: سنن أبي داود (١٤١٢).

(٣) انظر: فتح الباري ٧٨٦/٨ رقم الحديث (٥٠٤٢)، وانظر عند مسلم (٧٨٨).

(٤) سنن أبي داود – كتاب الأدب – باب الانتصار، رقم الحديث (٤٨٩٦)، وهو حديث مرسل من مراسيل سعيد بن المسيب. وانظر الذي بعده.

(٥) انظر: تهذيب الكمال ١٩٩/١ ترجمة سعيد بن المسيب. وهو كما قال.

(٦) انظر: تهذيب الكمال ٣٦٢/١ ترجمة بشير بن المحرر. قال: روى عنه: سعيد بن أبي سعيد المقبري. روى له أبو داود حديثاً واحداً.

(٧) لو قال الحافظ العسقلاني: في استدراكه على الذهبي: وهذا كعادته فيمن لم يذكر له المزي إلا راوياً واحداً يقول فيه: لا يعرف، أو مجهول. لكان أولى من قوله: وقال ابن حبان في (الثقات) بشير بن المحرر بن غالب الأسدي من أهل الكوفة ... فلعله هذا. ولنا عليه تعليق أنظره الآن.

(٨) ٤٨٥/١ رقم الترجمة (٧٦٤) قال: بشير بن المحرر – حجازي (!!). وفي النقل من (الثقات) ابن حبان قال: بشير بن المحرر، وهو هو. ولكلام العسقلاني تتمة: لنا عليه تعليق فانظره هنا.

(٩) الثقات لابن حبان ١٠٠/٦-١٠١.

قلت: ليس هو قطعاً، ولا يقضى على الذهبي بمثل هذا (!!)، فالموجود في (الثقات) لابن حبان: ترجمتان هما:

١. بشير بن محرر: شيخ يروي عن: سعيد بن المسيب. روى عنه: ابن أبي سعيد المقبري[١].

٢. بشير بن غالب الأسدي من أهل الكوفة، يروي عن أخيه بشر بن غالب. روى عنه: يزيد بن أبي زياد.

فهما ترجمتان متغايرتان، ولعله وقع تداخل بين الترجمتين في النسخة التي وقف عليها الحافظ العسقلاني. فقد قال غير مرّة في (تهذيب التهذيب): إن نسخة الثقات لابن حبان سقيمة.

نعم: هما ترجمتان متغايرتان، فالأول: بشير بن محرر (شيخ)، والثاني: بشير بن غالب الأسدي من أهل الكوفة.

وما قال أحد: أنه بشير بن محرر بن غالب الأسدي.

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير)[٢] – وهو أقدم كتاب في رجال الحديث –: بشير بن محرر: قال لي عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث قال: حدثني سعيد المقبري: عن بشير بن محرر عن: سعيد بن المسيب: أن رجلاً سبَّ أبا بكر فسكت ثم انتصر، فقام النبي ﷺ. وقال ابن عجلان: عن سعيد: عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ. والأول أصح[٣].

وساق البخاري ترجمة لـ (بشر بن غالب الأسدي) قبل بشير، قال: بشر بن غالب الأسدي: سمع حسين بن علي قوله، روى عنه: عبد الله بن شريك، وابن أشوع، وهو أخو بشير بن غالب، حديثه في الكوفيين[٤].

وبشر بن غالب الأسدي هذا ... هو كما قال البخاري؛ فقد ذكره الحافظ المزي في تهذيب الكمال في الرواة عن: سيد شباب أهل الجنة الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي عبد الله المدني (رضي الله عنه)[٥].

---

(١) وروايته عن: سعيد بن المسيب عند: أبي داود برقم (٤٨٩٦).
بل رأيت العسقلاني في تهذيب يحتكم إلى البخاري وغيره حين يشك في قول لابن حبان. انظر: تهذيب التهذيب ٣٨٦/١ ترجمة (٦٠١)، و ٣٩٤/١ ترجمة (٦١٣).
(٢) ١٠٢/٢ رقم الترجمة (١٨٤١).
(٣) وانظرهما في: سنن أبي داود: كتاب الأدب – باب الانتصار، عن بشير عن سعيد بن المسيب، رقم الحديث (٤٨٩٦)، والآخر (٤٨٩٧).
(٤) التاريخ الكبير ٨١/٢ رقم الترجمة (١٧٦١).
(٥) تهذيب الكمال ١٨٣/٢، ورمز إلى الترمذي في الشمائل.

وذكر المزي: سعيد بن عمرو بن أشوع فيمن رووا عن: بشر بن غالب الأسدي[1].
وكذا: (عبد اللّه بن شريك العامري الكوفي)[2].

وعبد اللّه بن شريك: أخرج له النسائي في (خصائص الإمام علي رضي اللّه عنه) وقال: لا أعرفه[3].

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: بشر بن غالب الأسدي: روى عن: الحسين بن علي، وأبي هريرة. روى عنه: عبد اللّه بن شريك، وابن أشوع، ويزيد بن أبي زياد. قال: سمعت أبي يقول ذلك[4]. وقال في ترجمة (بشير بن غالب الأسدي): يُعد في الكوفيين.

روى عن أخيه: بشر. وروى عنه: يزيد بن أبي زياد. سمعت أبي يقول ذلك[5].

قلت: والبخاري لم يذكر (يزيد بن أبي زياد) في الرواة عن: بشر، وإنما عن (بشير) أخيه[6]، والتاريخ الكبير هو عمدة (الجرح والتعديل)، واللّه أعلم.

وعلم من كل ما تقدم ذكره: إن بشر بن المحرر هو غير بشر بن غالب الأسدي، ولم يقل أحد أنه (بشر بن محرر بن غالب الأسدي). إلا ما نقله الحافظ العسقلاني عن: نسخة (الثقات) لابن حبان، وقد تقدم التعليق عليه، واللّه ولي التوفيق.

---

(١) تهذيب الكمال ١٨٧/٣، ورمز إلى البخاري، ومسلم، والترمذي، ورواية ابن أشوع عن بشر بن غالب عند (خ م) وهو كما قال.
(٢) تهذيب الكمال ١٦١/٤، ورمز إلى (ص) يعني الخصائص.
(٣) انظر: الحاشية ١٦١/٤ بقلم الدكتور بشار عواد معروف.
وانظر: تهذيب الكمال ١٣١/٤ ترجمة (عبد اللّه بن الرقيم) فله صلة ورواية عن: عبد اللّه بن شريك العامري ١٦١/٤.
قلت: لم تقع رواية واحدة لـ (بشير بن غالب الأسدي) في الكتب الستة. نعم ذكره البخاري في التاريخ الكبير ١٠١/٢، قال: (١٨٣٦) بشير بن غالب الأسدي: عن أخيه بشر. روى عنه: يزيد بن أبي زياد، يعد في (الكوفيين) منقطع.
وهذا ما ذهب إليه ابن حبان، وقد مرّ ذكره قريباً.
(٤) ٢٦٣/٢ رقم الترجمة (١٣٩٤).
(٥) ٣٧٧/٢ رقم الترجمة (١٤٦٨).
(٦) ١٠١/٢ وسبق ذكره قريباً.

١٣ - ثور بن زيد الديلي:

قال الذهبي في (ميزان الاعتدال)[١]: [صح][٢] ثور بن زيد [خ. م][٣] الديلي، شيخ مالك[٤]، ثقة، واتهمه محمد بن البرقي[٥] بالقدر، وكأنه شبه عليه بثور[٦] بن يزيد.

قال الذهبي: وثقه ابن معين. وقال أحمد: صالح الحديث[٧].

قلت: قال ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار): من متقني أهل المدينة[٨].

وقال ابن معين في روايات كثيرة عنه: ثقة يروي عنه مالك ويرضاه[٩].

قال الذهبي: روى عنه: يحيى بن أبي كثير. قال البيهقي: مجهول[١٠] (!!).

قلت: قال الدكتور قاسم علي سعد (معاصر): هذا وهم تبع فيه (البجاوي) نسخة أحمد الثالث ... من كتاب (الميزان)، والصواب: أن ذلك كلام (!!) ذكره الذهبي في ترجمة (ثمامة بن كلاب) كما في نسخة الأحمدي، ونسخة جامعة الإمام، فليتنبه إليه[١١].

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني: وقرأت بخط الذهبي في (الميزان): أتهمه ابن البرقي بالقدر، ولعله شبه عليه بثور بن يزيد[١٢]. أهـ.

---

(١) ٣٧٣/١ ترجمة (١٤٠٤).

(٢) هذه كلمة يضعها الذهبي قبل الاسم ليثبت أنه موثق.

(٣) انظر: الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني ٦٧/١، وتهذيب الكمال ٤١٨/١ قال: روى له جماعة وبيّن ذلك عندهم.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١/٢، ٣-٥٦ فقد ذكر الأحاديث التي رواها مالك عنه، وبين مراتبها وما اشتملت عليه من المعاني والأحكام

(٥) قال العسقلاني في تهذيب التهذيب ٥٧٥/١ ترجمة (٩٠٠) قال ابن عبد البر في التمهيد ١/٢: هو من أهل المدينة، صدوق ولم يتهمه أحد بكذب، وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك. أهـ.
قلبس هو من الدعاة إلى آراء الخوارج والقدرية.
والبحث في (الرواية عن المبتدعة) طويل، والكلام فيه ليس هنا موضع بسطه ونشره. انظر: رواية المبتدع وحكمها عند المحدثين لأستاذنا الفاضل عبد الستار عبد الحميد القدسي - بحث منشور في مجلة (كلية الشريعة) - جامعة بغداد - العدد الخامس، ص ٤٥٧-٤٨١ سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
وانظر: الموقظة للذهبي بعناية عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله ص ٨٥، ١٤٧-١٦٥، ط الأولى - البشائر الإسلامية ١٤٠٥هـ.
وانظر: الرواة الذين وثقهم الذهبي في ميزان الاعتدال، وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة، إعداد: محمد إبراهيم داود الموصلي، ص ١١٢، ط دار القبلة - مكة المكرمة.

(٦) ولعل هذا الاشتباه هو لتشابه الاسمين وقربهما في الترجمة، وسيأتي مزيد بيان لحاله، وأنه دون الأول فانتظره.

(٧) ميزان الاعتدال ٣٧٣/١.

(٨) المشاهير ص ١٣١ ترجمة (١٠٢٥).

(٩) تهذيب الكمال ٤١٨/١.

(١٠) الميزان ٣٧٣/١. بعناية علي محمد البجاوي

(١١) وهو كما قال فهو وهم قطعاً، ففي الميزان ٣٧٢/١ بعناية البجاوي: جاءت ترجمة (١٣٩٩) هكذا: ثمامة بن كلاب: عن أبي سلمة في الأشربة. أهـ.
وجاءت ترجمته في تهذيب الكمال ٤١٧/١ هكذا: ثمامة بن كلاب: عن أبي سلمة بن عبد الرحمن (س) عن عائشة في النهي عن نبيذ الزبيب والتمر، وعنه: يحيى بن أبي كثير.
وقال البيهقي: مجهول. أهـ. فصح ما قاله الدكتور قاسم علي سعد.
انظر: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٤٨٣/١ للدكتور قاسم علي سعد، أستاذ الحديث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
وانظر: تهذيب التهذيب ٥٧١/١ ترجمة (ثمامة بن كلاب) ففيها بعض هذا الوهم، فليتنبه إليه !

(١٢) وهو كذلك في (المطبوع بعناية البجاوي) ٣٧٣/١.

قال العسقلاني في (تهذيب التهذيب)[1]: والبرقي[2] لم يتهمه، بل حكى في (الطبقات)[3] أن مالكاً سئل: كيف رويت عن: (داود بن الحصين وثور بن زيد)، وغيرهما، وكانوا يرمون بالقدر ؟ فقال مالك: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة[4]. وقد ذكر المزي أن مالكاً روى أيضاً عن: ثور بن يزيد الشامي، فلعله سئل عنه.

قلت: وقال العسقلاني في (هدي الساري): لم يتهمه ابن البرقي ولم يشتبه عليه، وإنما حكى عن مالك: أنه سئل كيف رويت عن (داود بن الحصين ... إلى أن قال: احتج له الجماعة).

قلت: وينحصر استدراك العسقلاني وتعقبه على (الذهبي) في إبراء ذمة الحافظ محمد بن البرقي من اتهام (ثور بن زيد الديلي) بأنه قدري، وإنما يرى: أن البرقي حكى ذلك في (الطبقات) عن: مالك أنه سئل ... فقال. وأغفل ذكر (الطبقات) في (هدي الساري) فانظره[5].

وقد علمت أن الحافظ ابن عبد البر قال: ولم يكن ثور بن زيد يدعو إلى شيء من ذلك[6]. أي إلى أفكار الخوارج والقدرية.

وقال في التمهيد أيضاً: قال مالك رحمه اللّه: كان داود بن الحصين؛ لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث. قال ذلك فيه وفي ثور بن زيد، كانا جميعاً ينسبان إلى القدر، وإلى مذهب الخوارج، ولم يُنسب إلى واحد منهما كذبة، وقد احتملا في الحديث، وروى عنهما الأئمة الثقات، وإنما اتهم داود بن الحصين برأي الخوارج؛ لأن عكرمة كان مختفياً عنده، ومات عنده، وعكرمة كان متهماً برأي الخوارج أيضاً[7]. أهـ.

فائدة:

قال العسقلاني في خاتمة ترجمة (ثور بن يزيد الحمصي): وليس لمالك عن: ثور بن يزيد رواية لا في (الموطأ)، ولا في (الكتب الستة)، ولا في (غرائب مالك) للدارقطني، فما أدري أين وقعت روايته عنه مع ذمه له[8] ؟ أهـ.

---

(١) ٥٧٥/١ ترجمة (٩٠٠).
(٢) هو الحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري – مولاهم المصري، صاحب كتاب (الضعفاء)، وإنما عرف بالبرقي؛ لأنه كان يتجر إلى (برقة).
انظر: تذكرة الحفاظ ٥٦٩/٢ ترجمة (٥٩٣).
(٣) انظر: حاشية تهذيب الكمال ٤١٨/١ بقلم الدكتور بشار عواد.
(٤) وانظر: التمهيد لابن عبد البر ١/٢ فقد ساق الكلام هذا نفسه.
(٥) مقدمة فتح الباري ص ٤٦٥ ط الصفا، بعناية محمود بن الجميل.
(٦) التمهيد ١/٢، ط فضالة المحمدية – الأوقاف المغربية.
(٧) التمهيد ٣١٠/٢.
(٨) تهذيب التهذيب ٥٧٨/١.

قلت: لا يبعد أن يكون موقف الإمام مالك بن أنس رحمه اللّه من الرواية عن ثور بن يزيد الحمصي هو عين ما ذهب إليه الإمام يحيى بن سعيد القطان رحمه اللّه.

قال عمرو بن علي الفلاس عن: يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد. وقال مرة: ليس في نفسي منه شيء، أنا أتبعه – يعني ثور بن يزيد –.

وقال ابن عبد البر: كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأيه[1]، وأما الحديث فإنه ثقة[2].

والملاحظ هنا: أن ابن القطان إنما روى عن: ابن يزيد الحمصي[3]، ولم يرو عن: ابن زيد الديلي، واشتهر عنه توثيقه للحمصي دون الآخر. فما جاء في كلام ابن عبد البر: لعل المراد به: ابن يزيد الحمصي، واللّه أعلم.

وقد وقعت رواية للإمام مالك رحمه اللّه عن: ابن زيد الديلي عند (الجماعة سوى ابن ماجه)[4].

وأما روايته عن: ابن يزيد الكلاعي الحمصي فقد وقعت عند (أبي داود، وابن ماجه) قاله الحافظ المزي[5].

وليعلم القارئ: أن الموطأ قد رواه أكثر من راو[6] عن الإمام مالك رحمه اللّه، ولا يلزم أن تكون روايته عنه محفوظة في جميع (الموطأت) على اختلافها، وقد يكون روى عنه (خارج الموطأ) كما روى الشيخان عن رواة خارج الصحيحين، وهذا من هذا. واللّه ولي التوفيق.

١٤ – جرير الضبي:

أخرج له أبو داود[7].

قال الحافظ الذهبي: روى عن: علي – بن أبي طالب – رضي اللّه عنه.

وعنه: ابنه غزوان. لا يعرف[8]. انتهى.

---

(١) إنما كان قولهم فيه: من أجل اتهامه بأنه قدري وخارجي.

(٢) التمهيد ١/٢، ٢-٣-٥٦.

(٣) انظر: منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل ٤٣٩/١ للدكتور قاسم علي سعد، وانظر: تهذيب الكمال ٤١٨/١-٤١٩.

(٤) انظر: تهذيب الكمال ٤١٨/١ قال: زاد يحيى: يروي عنه مالك ويرضاه.
وانظر: التمهيد لابن عبد البر ٣/٢-٥٦ مرويات مالك عن: ابن زيد الديلي.

(٥) انظر: تهذيب الكمال ٤١٩/١ فالله أعلم !!
وانظر لزاماً: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٤٣٦/١-٤٤٥ فقد استوفى الدكتور المبارك قاسم علي سعد دراسة الديلي والحمصي فأجاد وأفاد. والدكتور قاسم أحبه في اللّه تعالى – بظهر الغيب – وأرجو بركة هذه المحبة يوم يأخذ الناجي بيد أخيه.

(٦) انظر: موطأ مالك: رواية ابن زياد ص ٦٦-٦٧ بعناية شيخ شيوخنا محمد الشاذلي النيفر رحمه اللّه، ط دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٧) السنن لأبي داود: الصلاة – وضع اليمنى على اليسرى، رقم الحديث (٧٥٧) ترقيم صدقي جميل، من طريق أبي طالوت عبد السلام بن شداد عن: ابن جرير الضبي عن أبيه ... وهو الذي عناه الذهبي هنا.

(٨) قال المزي في تهذيب الكمال ٤٥٠/١: جرير الضبي هو: جد فضيل بن غزوان، كان شديد اللزوم لعلي رضي اللّه عنه، وساق له الحديث عند أبي داود رقم (٧٥٧).=

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني في تهذيب التهذيب: قرأت بخط الذهبي في (الميزان): لا يعرف. أهـ.

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني[1]: (وقد ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وأخرج له الحاكم في (المستدرك)، وعلق له البخاري حديثه هذا في الصلاة[3] مطولاً بصيغة الجزم عن: علي – رضي الله عنه –، ولا يعرف إلا من طريق جرير هذا، فكان يلزم المؤلف أن يرقم له علامة التعليق[4] ...)[5].

= وقال: هو حديث واحد له.
قال الحافظ العسقلاني في تهذيبه ٤٣/٢ ترجمة (جرير الضبي ٩٦٠): وقد روى معاوية بن صالح عن أبي الحكم عن: جرير الضبي، عن: عبادة بن الصامت حديثاً آخر. أهـ.
قلت: يريد بذلك: أنه روى عن جرير الضبي اثنان، فهو معروف غير مجهول.
وأما غزوان، فهو جد محمد بن فضيل بن غزوان: مولاهم الكوفي، روى عن: أبيه. وذكروا له رواية أبي داود رقم (٧٥٧).
وروى عنه: الأخضر بن عجلان، وأبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم (شداد) العبدي القيسي البصري. تهذيب الكمال ٨/٦.
وانظر ترجمة محمد بن فضيل في تهذيب الكمال ٤٧٨/٦.
قال الحافظ المزي في ترجمة عبد السلام ٥٠١/٤ رقم الترجمة (٤١٨٧): روى عن: غزوان بن جرير الضبي. قال أحمد وابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. قال عبد السلام بن شداد: رأيت هودج عائشة - رضي الله عنها - يوم الجمل.
قال المزي: روى عنه: أبو نعيم الفضيل بن دكين (شيخ البخاري).
وقال في (٣٠/٦): روى الفضل بن دكين عن: عبد الملك بن شداد، ولعله أراد عبد السلام بن شداد فتحرف عليه الاسم.
وانظر: تاريخ البخاري الكبير ٢١٠/٢ فالكلام هو هو؛ لأنه أقدم مصدر في تراجم الرجال، وعنه أخذ الكثيرون ومنه أفادوا رحمهم الله تعالى.
وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٠٢/٢ ترجمة (٢٠٦٥).
وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٦٤/٦ قال عبد السلام: كان أبي – أي ولد – يوم مات النبي ﷺ.
وانظر: تهذيب الكمال ٥٠١/٤.

(١) تهذيب التهذيب ٤٣/٢ ترجمة (٩٦٠). وهذا هو غاية ما ذكره العسقلاني من الأدلة على أن جريراً معروف غير مجهول. نعم هو معروف العين والذات برواية من روى عنه، وبما ذكر من أنه كان شديد اللزوم والصحبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، غير أن أحداً لم ينص على أنه من (الثقات)، ومجرد ذكر ابن حبان له في ثقاته لا يعد توثيقاً له. وهذا معلوم عند الحافظ العسقلاني وغيره، لكن تعليق البخاري حديثه بصيغة الجزم يقضي له بذلك، والله أعلم.

(٢) ١٠٨/٤.

(٣) انظر: فتح الباري ٨٧/٣-٨٨ باب استعانة اليد في الصلاة ... والكلام المطول هو لشراح الحديث، ومنهم الحافظ العسقلاني، وليس لأبي عبد الله البخاري، ليس له سوى ما علقه فقط في صدر الباب.

(٤) والتعليق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر مثل قول البخاري – هنا -: (وقال ابن عباس – رضي الله عنهما – يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ورفعها، ووضع علي رضي الله عنه كفه على رسغه الأيسر إلا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً). أهـ.
فالبخاري لم يذكر إسناده إلى ابن عباس ولا لأبي إسحاق ولا لعلي رضي الله عنه، فأخرجها محذوفة الإسناد من أولها، ولكن بصيغة الجزم، مثل: قال، وروى، وذكر، فما كان من المعلقات عند البخاري وبصيغة الجزم فيأخذ حكم الحديث المتصل الصحيح بشروطه، وتفصيل هذا يرجع إليه في (تدريب الراوي) وغيره من مراجع مصطلح الحديث وعلومه.

(٥) قلت: يريد ذكر الرمز (خت د) وليس (د) فقط قبل ذكر اسم جرير الضبي في (تهذيب الكمال) للمزي، أو (الكمال) لعبد الغني المقدسي، والحافظ العسقلاني في (تهذيبه) ٤٣/٢ تابعه في ذلك فلم يرمز إلا لأبي داود، ولم يذكر (خت) أي أخرج له البخاري تعليقاً.

١٥ – جعفر بن عياض[١]:

أخرج له النسائي[٢]، وابن ماجه[٣].

قال الحافظ الذهبي: روى عن أبي هريرة – رضي اللّه عنه – في التعوذ من الفقر والقلة[٤].

تفرد عنه: إسحاق بن عبد اللّه بن أبي طلحة[٥]. لا يعرف. قلت: أي (جعفر بن عياض).

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني[٦] بعد أن ذكر كلام الذهبي المتقدم في (الميزان): ذكره ابن حبان في (الثقات)[٧]، وأخرج حديثه في (صحيحه)[٨]، وقال عبد اللّه بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه[٩]، فقال: لا أذكره، وقرأت بخط الذهبي: لا يعرف.

---

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري ١٩٧/٢ – جعفر بن عياض.
وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٨٤/٢ ترجمة (١٩٧٣) جعفر بن عياض.
(٢) السنن: كتاب الاستعاذة - رقم الحديث (٥٤٧١، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤).
(٣) السنن: رقم الحديث (٣٨٤٢)، وانظر: تحفة الإشراف (١٢٢٣٥).
(٤) هو الحديث نفسه عند النسائي وابن ماجه.
(٥) قال صاحب تهذيب الكمال ٤٦٩/١ ترجمة (٩٣٢ جعفر بن عياض): حديثه في أهل المدينة، روى عن: أبي هريرة - وذكر الحديث المتقدم – وقال: روى عنه: إسحاق بن عبد اللّه بن أبي طلحة، روايته عند (س، ق).
وانظر: ترجمة (إسحاق) هذا في تهذيب الكمال ١٩٠/١. قال: روى له الجماعة. وكان مالك لا يقدم عليه في الحديث أحداً.
وانظر: الحاشية في (١٩١) من تهذيب الكمال – بقلم الدكتور بشار عواد.
وانظر: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٢٢٣/١ ترجمة (١٢٣) للدكتور المبارك قاسم علي سعد.
ولم يسق ترجمة (جعفر بن عياض) في رسالته ٤٧٣/١ وما بعده، وهذا يعني أنه لم يجد فيه للنسائي قولاً مطلقاً، وإن روى له هذا الحديث الواحد.
وانظر: تهذيب الكمال ٤٤٧/٨-٤٤٨ ترجمة أبي هريرة الدوسي الصحابي، قال: روى عنه: جعفر بن عياض (س ق).
والحديث عند النسائي مروي أيضاً عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رقم (٥٤٧٠، ٥٤٧٢)، وهو عند أبي داود برقم (١٥٤٤).
وانظر: تحفة الإشراف (١٣٣٨٥).
(٦) تهذيب التهذيب ٦٧/١، وميزان الاعتدال ٤١٣/١.
(٧) ١٠٥/٤.
(٨) الإحسان ٢٨٤/٣، وانظر: النسائي رقم (٥٤٧٠).
فائدة:
قال الشيخ العلامة طاهر الجزائري في (توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٥/١) – بعد أن ساق ترجمة موجزة لابن حبان -: وقد نسبوا لابن حبان التساهل في التصحيح، إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم، قال الحازمي: كان ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وعلى كل حال ينبغي تتبع صحيحه والبحث عما فيه، وكذلك صحيح ابن خزيمة فكم فيه من حديث حكم له بالصحة وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن. أهـ.
وانظر كلامه عن (ثقات) ابن حبان في ٣٤٥/١ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه اللّه، ط الأولى المحققة في بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، مطبوعات حلب.
(٩) العلل ومعرفة الرجال ٢٦٦/١ رقم الترجمة (١٥٤٦)، ط المكتبة الإسلامية – استانبول – تركيا، بعناية الدكتور طلعت قوج، والدكتور إسماعيل الجراح.
وانظر: آراء علماء الحديث في رواية الثقة عن المجهول: هل ترتفع الجهالة بذلك أم لا ؟ في كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي) ص ١٥٨-١٧٠ فهو بحث نفيس في بيان حال مجهول العين ومجهول الصفة، والمنقولات الكثيرة عن الذهبي وغيره وبيان مرادهم من أقوالهم.
وانظر: حاشية أبي الطيب الآبادي على المعجم الصغير للطبراني ١١٦/١، وإن جاء في جعفر آخر غير (ابن عياض) فانظره. ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٣هـ، الناشر: مكتبة عباس الباز – مكة المكرمة.

ـ ١٦ جميع – جد الوليد بن عبد الله بن جميع –:

أخرج له أبو داود.

قال الحافظ الذهبي[١]: لا يُدرى من هو. روى عن: أم ورقة إمامتها.

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني: هذه الترجمة من الأوهام التي لم ينبه عليها المزي، بل تبع فيها صاحب (الكمال)[٢].

قال الحافظ العسقلاني: وليست لجميع هذا رواية في (سنن أبي داود)[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٢٢/١.

وسيأتي الكلام عليه عند ذكر تعقب الحافظ العسقلاني عليه قريباً فانتظره.

ونأتي الآن إلى ذكر حديث (أم ورقة) عند أبي داود رقم (٥٩٢): قال أبو داود بسنده: (... وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذناً يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها).

قال عبد الرحمن بن خلاد: فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً.

وفي الحديث الذي قبله (٥٩١): (أمرها النبي ﷺ أن تقرّ في بيتها ...).

وقد استدل بهذا الحديث بعض المتوسعين من فقهاء العصر (!!) على جواز إمامة المرأة وخطبتها في العالمين رجالاً ونساءً في الجمعة والعيدين، فالله حسيبهم وهو استدلال باطل، فإمامة (أم ورقة) لأهل بيتها وهم نساء، كما جاء عند الدارقطني ٢٧٩/١: (وتؤم نساءها)، تعد واقعة حال نظر النبي ﷺ في واقع أهل بيتها فأذن لها أن يؤذن لها، وتؤم أهل دارها.

وعلماء أصول الفقه يكادون يجمعون على أن واقعة الحال لا يقاس عليها غيرها، وما ذكره المدافعون عن (ابنة ودود) صاحبة الزوبعة (!!) فهو شيء لا يعرفه علماء الفقه ولا أصوله، فلماذا هذا التدليس على الأمة ؟ ولماذا هذا الخروج على قواعد الشرع وأحكامه ؟ فما من طالب علم ولا شيخ ولا أستاذ إلا وهو يعلم مفصّل أحكام المرأة في (الصلاة) من حيث لزوم (وقوفها) خلف الرجال، ومن حيث (فتحها) على الإمام إذا نابه شيء في صلاته، ومن حيث (لباسها) في الصلاة: منفردة في بيتها أو كانت في (المسجد الجامع) وهو واحد سواء بسواء، ومن حيث (إمامتها) للنساء فقط أين يكون وقوفها، ومسائل أخر ...

فلماذا يُغفل بيان هذه الأحكام جميعاً – وكان الوقت مناسباً لسوقها وبيانها من أجل (قمع وإخماد هذه البدعة بدعة الضلالة) –ولماذا ويتشبث- بواقعة حال وقعت (لأم ورقة) بإذن من المعصوم عليه الصلاة والسلام ... وكانت قد قرأت القرآن أن تؤم نساء أهل بيتها في (الصلاة) فقط، وربما لم يكن فيهن من تقرأ القرآن وتجيد حفظه على جواز إمامة المرأة للرجال والنساء وخطبتها في الجمعة والعيدين ؟

وقد استدل البعض ذاك (!!) بآراء لبعض الفقهاء، ولا أظن أن أحداً منهم إلا وهو يعلم أن آراء هؤلاء الفقهاء الثلاثة (أبي ثور، والمزني، والطبري) منقوضة بما وقع عليه الإجماع عند السلف والخلف على عدم صحة إمامة المرأة للرجال.

قال شيخنا وأستاذنا الدكتور هاشم جميل عبد الله في رسالته (فقه سعيد بن المسيب ٢٦٩/١، ط بغداد): مذهب الإمام سعيد عدم صحة إمامتها لهم، أي إمامة المرأة للرجال ، قال: قال البيهقي في السنن الكبرى ٩٠/٣: هو مذهب الفقهاء السبعة.

قال شيخنا هاشم جميل: وبذلك قال جماهير العلماء من السلف والخلف وإليه ذهب الأئمة الأربعة.

ثم ذكر أقوال المخالفين وهم (أبو ثور، والمزني، والطبري)، وضعف مستندهم في ذلك؛ لوجود مقال في عبد الرحمن بن خلاد في رواية أبي داود رقم (٥٩٢).

وزوبعة (بنت ودود) نقلتها وكالات الأنباء العالمية في شهر صفر عام ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ومن رام الاطلاع عليها وما قيل في فعلتها هذه من مدح وذم فليرجع إلى أخبار شهر صفر ١٤٢٦هـ حين خطبت خطبة الجمعة من داخل كنيسة وصلت إمامة بالرجال والنساء، وكانت المؤذنة امرأة، وكانت حادثة مشهورة بلغت حد التواتر. وانظر: طرح التثريب شرح التقريب للحافظ العراقي، الناشر: دار المعارف – حلب ٢٤٢/٢، ٢٥٠، ٢٥٩، ٣١١-٣٧١، ٣٩٣-٣٩٦ في بيان بعض أحكام المرأة في الصلاة.

وانظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ٤١٥/١ فقد ذكر أسماء الفقهاء السبعة .

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٧٩/١، وميزان الاعتدال ٤٢٢/١، وانظر: تهذيب الكمال ٤٨١/١، وقابله مع ٦٠٣/٨ تجد أن الحافظ المزي استدرك على نفسه هذا الوهم فقال: الراوي عن (أم ورقة – بنت عبد الله ابن الحارث الأنصارية: الوليد بن عبد الله بن جميع عن: جدته، عن: أمها أم ورقة عند أبي داود، وبين الخلاف في جدته. وفي سنن أبي داود رقم (٥٩٢) عن جدته وليس عن جدّه.

(٣) هو كما قال العسقلاني ... ولا في الكتب الخمسة الأخرى. وإنما الرواية لوليد بن عبد الله بن جميع الزهري الكوفي عند (بخ س د ت).

انظر: تهذيب الكمال ٤٧٤/٧ ترجمة رقم (٧٣٠٨)، وانظر: سنن أبي داود رقم (٥٩٢).

وإنما فيه عن: الوليد بن عبد الله بن جميع حدثتني جدتي عن (أم ورقة) وهكذا في أكثر الطرق المروية في كثير من المسانيد والأبواب.

ووقع في بعض طرق الطبراني الكبير[1]: حدثني جدي.

والظاهر: أنه تصحيف للمخالفة[2]، وقد مشى الذهبي على هذا الوهم[3].

قال الحافظ العسقلاني: فقرأت بخطه في (الميزان)[4]: جميع لا يُدرى من هو. انتهى.

وقد حسن الدارقطني حديث (أم ورقة) في كتاب (السنن)[5]، وأشار أبو حاتم في (العلل) إلى جودته[6]، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه. أهـ.

١٧- حابس بن سعد بن المنذر بن ربيعة بن سعد بن يثربي اليماني (رضي الله عنه):

أخرج له: ابن ماجه عن: أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: (من صلى الصبح فهو في ذمة الله)[7].

قال الحافظ الذهبي: قال الدارقطني - وقد سأله عنه البرقاني فقال -: مجهول متروك[8].

---

(١) في المطبوع بعناية حمدي عبد المجيد ١٣٥/٢٥: (حدثتني جدتي)، ولعل ما ذكره العسقلاني فطن له المحقق فصححه إلى (جدتي)، ومثل هذا الإصلاح - إن كان وقع من (حمدي بن عبد المجيد) فهو خروج على قواعد المحدثين في إصلاح الخطأ في الكتاب.
انظر ذلك في: تدريب الراوي ٥١٤/١ الطبعة الرابعة - مكتبة الكوثر، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر العلامة طاهر الجزائري ٧٨٢/٢-٧٨٥، و ٧٨٥/٢-٧٨٨ بعناية أبي غدة وغيرهما.

(٢) انظر: تدريب الراوي ٦٤٨/٢-٦٥١ مبحث معرفة المُصحف بأنواعه، وتوجيه النظر ٤٣٩/١-٤٤٢ معرفة المصحف والتصحيف بأنواعه.

(٣) وذلك حين تبع المزي وغيره، والعجيب أن العسقلاني في تهذيبه ٧٩/٢ تبع الجميع فرمز إلى (د) مع تعقبه هذا !!

(٤) ميزان الاعتدال ٤٢٢/١.

(٥) نعم أخرج الدارقطني في السنن ٢٧٩/١ - باب ذكر الجماعة وصفة الإمام قال: حدثنا أحمد بن العباس البغوي، حدثنا عمر بن شبه أبو أحمد الزبيري، أخبرنا الوليد بن جميع عن أمه، عن أم ورقة: (أن رسول الله ﷺ أذن لها أن يؤذن لها، ويقام، وتؤم نساءها)، ولكن سكت عنه، فلم يحكم على هذا الحديث بشيء قطعاً البتة. سنن الدارقطني، ط المدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
وانظر: الدارقطني ٤٠٣/١ صلاة النساء جماعة وسكت عنه أيضاً، وانظر تعليق أبي الطيب الآبادي فانه مفيد.
وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣٢٠/١ رقم (٥٧/٧٣٠) وقال: وهذه سنة غريبة ... فقد روينا عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء، وتقوم وسطهن).
قلت: هو ما عنيناه بقولنا: واقعة حال لا يقاس عليها غيرها؛ فالإذن هذا إذن خاص لأم ورقة شهيدة الدار. وانظر خبر شهادتها عند أبي داود برقم (٥٩١).

(٦) لم أقف عليه في العلل ٧٤/١-٢١٢ علل أخبار رويت في الصلاة، ط محب الدين الخطيب وصاحبه ،القاهرة ١٣٤٣هـ، فالله أعلم.
وانظر: الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٢٢٠/٢ رقم (٢٠٢)، و ٢٣/٥ رقم (٢٢٥٨)، و ٦٨٥/٥ قال في ٢٣/٥: (واستبعد علي عبد الحق تصحيحه لهذا الحديث !!؛ فإن حال عبد الرحمن بن خلاد مجهولة، وهو كوفي، وجدة الوليد كذلك لا تعرف ...) باختصار مفيد.

(٧) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة للعسقلاني ٦٥٥/١-٦٥٦ فقد ترجم لأربعة كلهم يقال له: (حابس)، والذي أخرج له ابن ماجه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه هو ثالث الأربعة رقم (١٣٦١).
وانظر: سنن ابن ماجه رقم الحديث (٣٩٤٥)، والمختارة للمقدسي رقم (٦٤)، والحديث من غير هذا الطريق عند: أحمد في مسنده برقم (١٨٨٣٦)، ومسلم في صحيحه برقم (٦٥٧)، والترمذي في جامعه برقم (٢٢٢)، ولم نستوعب طرق الحديث ومخارجه. وانظر: مسند أبي عوانة رقم الحديث (١٢٧٦).

(٨) انظر في: تهذيب الكمال ٥/٢.

قلت -- القائل الذهبي --: ذا يقال له صحبة. وروى عنه: أبو الفضل، وجبير بن نفير ... موصوف بالعلم والتعبد[1]. أهـ.

هذا وقد قال الحافظ المزي: يُقال: إن له صحبة. وإنما قال المزي هذا؛ لأن الذين ذكروه في (الصحابة) إنما ذكروه لأنه أدرك النبي ﷺ لا لأنه صَحِبَهُ طويلاً، ومن هنا ذكره الكثيرون في عداد الصحابة[2].

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني في (تهذيبه)[3] متعقباً الذهبي في (ميزانه): (ذكره الذهبي في (الميزان)[4] ومن شرطه أن لا يذكر فيه أحداً من الصحابة[5]، لكن قال: يُقال له صحبة، وجزم في (الكاشف) بأن له صحبة.

تنبيه لابُدّمنه :

قلت: لقد دفع بنا الحافظ العسقلاني إلى ذكر شيء ورد ذكره في (الميزان)[6]، وليس من (الميزان) قطعاً البتة. وهو حين ذكر الحافظ العسقلاني أن الذهبي اشترط على نفسه في منهجه في كتابة تراجم الرجال في ميزان الاعتدال: أن لا يذكر فيه أحداً من الصحابة. ذكرتُ أن لهذا الكلام تتمة وهي: (وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل: أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس).

وكنت قد وقفت على تحقيق ما فوقه من مزيد للشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى ذكره في الرفع والتكميل للكنوي: حول ما ورد في المطبوعة من (الميزان) ترجمة (أبي حنيفة ٢٣٧/٣) في سطرين ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقاً، وإنما تحط على

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٢٨/١.

(٢) انظر: حاشية تهذيب الكمال ٥/٢ بقلم الدكتور بشار عواد فقد أجاد.
والملاحظ: أن الحافظ العسقلاني لم يذكر في الإصابة ٦٥٥/١-٦٥٦ ما ذكر في تهذيبه ٩٧/١ ترجمة (١٠٣٩) بقوله: (ويغلب على الظن أن ليس له صحبة، وإنما ذكروه في الصحابة على قاعدتهم فيمن له إدراك، والله الموفق). أهـ. منه وقد تعقب الدكتور بشار عواد صاحب هذا القول في حاشية تهذيب الكمال ٥/٢ فانظره لزاماً.

(٣) تهذيب التهذيب ٩٧/٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٤٢٨/١.

(٥) نعم نص الذهبي في مقدمة ميزانه ٢/١ على أنه لا يذكر الصحابة في هذا المصنف؛ وذلك لجلالة الصحابة؛ ولأن الضعف إنما جاء من جهة الرواة ...
والحافظ العسقلاني هنا يعتذر للذهبي ذكره إياه في الميزان بقوله: (لكن قال: يقال له صحبة) يعني أن الذهبي إنما ذكره في (الميزان) لشكه في صحبته، ويتعقبه في جزمه بأن له صحبة في (الكاشف)، وذلك في قوله في (التهذيب ٩٧/٢): ولم يحمر اسمه في (تجريد الصحابة ٨٨٨/١) وشرطه فيه: أن من كان تابعياً حمره فتناقض ... أهـ.
قلت: وقد تقدم لنا النقل لكلام الحافظ العسقلاني: أنه يغلب في ظنه أن حابساً هذا (!) ليس له صحبة، وهذا فيه ما فيه لا سيما إذا لاحظنا: أن البارودي، والبغوي، والبستي، وابن عبد البر المغربي، والأصفهاني، وابن مندة، والطبري وغيرهم ذكروه في عداد الصحابة.
انظر: تهذيب الكمال ٥/٢ الحاشية. لزاماً.
وانظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٧٩٣/٢ لبيان (التحمير) عند الخطأ والضرب على الرواية.

(٦) ٢٣٧/٣ ترجمة أبي حنيفة رحمه الله، ومقدمة الميزان ٢/١، وانظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام عبد الحي اللكنوي -- بعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله ١٠٠-١٠٥.

جرحه وتضعيفه، وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة؛ لأنها تحمل القدح لا الإنصاف.

قال الشيخ عبد الفتاح الحلبي رحمه اللّه: وقد رجعت إلى المجلد الثالث من ميزان الاعتدال، المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم (٣٦٨ حديث) وهو جزء نفيس جداً كله بخط العلامة الحافظ شرف الدين عبد اللّه بن محمد الواني الدمشقي – تلميذ مؤلفه الذهبي رحمهما اللّه تعالى وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي ... فلم أجد فيه ترجمة للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في (الكنى).

وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المخطوطة في المكتبة الأحمدية بحلب ... وهي نسخة جيدة كتبت سنة (١١٦٠هـ) بخط علي بن محمد الشهير بابن مشمشان في مجلد واحد كبير[١].

قال: وقد سنحت لي[٢] زيارة المغرب الأقصى فزرت مدينة الرباط، ورأيت في (الخزانة العامة) فيها نسخة من (ميزان الاعتدال) في مجلد واحد، وهي نسخة عظيمة نادرة[٣] المثال في عالم المخطوطات، ورجعت إليها فلم أجد فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة – رضي اللّه عنه – وهذا مما يقطع معه المرء بأن الترجمة المذكورة في بعض النسخ (الميزان) ليست من قلم الذهبي، وإنما هي دخيلة على الكتاب[٤].

وقال: وبعد مدة من كتابتي هذه رأيت لصديقنا العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي – حفظه اللّه تعالى – كلمة حسنة في كتابه النافع (ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه) حقق فيها على نحو آخر، دسَّ ترجمة الإمام أبي حنيفة على (الميزان) فانظره[٥].

وهذا تمام ما أردنا ذكره من (القسم الأول من تعقبات الحافظ العسقلاني على الذهبي – في ميزان الاعتدال –) واللّه ولي التوفيق لإتمام هذه التعقبات.

---

(١) الرفع والتكميل ١٠٢.
(٢) المصدر السابق الموضع نفسه.
(٣) المصدر السابق ١٠٤.
(٤) انظر: المصدر السابق ١٠٠-١٠٥ باختصار.
(٥) قد اعتنى بهذا الكتاب النافع الشيخ عبد الفتاح وسماه (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) تأليف العلامة المحدث الناقد المحقق البارع الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني حفظه اللّه تعالى وأمتع به. انظر: كلام النعماني في ص ٢٤٥-٢٤٨.
قال الشيخ عبد الفتاح: وكتاب (الميزان) هذا مرتع واسع لإلحاق تراجم فيه للنيل من أصحابها ... وإنما أطلت في هذه التعليقة كثيراً تنزيهاً لمقام الإمام أبي حنيفة، وتبرئة لساحة الحافظ الذهبي رحمه اللّه تعالى، وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من (ميزان الاعتدال) ليصار إلى طبعه عنها ممن يوفقه اللّه تعالى. أهـ الرفع والتكميل ١٠٤.

قائمة المراجع والمصادر

١. الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، صناعة وتأليف الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، بعناية: الشيخ عبد الفتاح محمد بشير (أبي غدة)، دار البشائر – بيروت ١٤١٩هـ.

٢. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ أبي الحسن (علي بن محمد) القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط دار طيبة – الرياض، ط ١ سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٣. البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح للحافظ ابن زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)، بعناية: كمال يوسف الحوت، دار الجنان ط ١ سنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤. التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ = ٨٦٩م)، ط دار الفكر – بيروت سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٥. تحفة الإشراف للحافظ المزي بمعرفة الأطراف للحافظ العسقلاني، ط دار المكتب الإسلامي – بيروت، والدار القيمة – الهند.

٦. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي، مصورة الهند.

٧. تقريب التهذيب للحافظ العسقلاني، ط ١، بعناية: صدقي جميل العطار، دار الفكر – بيروت ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ المغربي يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي، ط فضالة المحمدية، وزارة الأوقاف المغربية.

٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن عراق الكناني، ط ١ دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ.

١٠. تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بعناية: صدقي جميل العطار، ط ١ سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال بن يوسف المزي، ط مؤسسة الرسالة، بعناية: الدكتور بشار عواد.

١٢. جامع الترمذي للحافظ أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الطبعة الأولى، دار الفكر – بيروت، بعناية: صدقي جميل العطار، سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٣. الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط ١ دار الكتب العلمية – بيروت، مصورة الهند، بعناية: المعلمي اليماني ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.

١٤. الجمع بين رجال الصحيحين – البخاري ومسلم – لكتابي (أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصفهاني) صناعة الإمام محمد بن طاهر المقدسي، ط ٢ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٥هـ.

١٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ط دار الكتب العلمية – بيروت، محمد علي بيضون، بعناية: مصطفى عبد القادر عطا، ط ٢ سنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٦. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام عبد الحي اللكنوي، بعناية: المحدث عبد الفتاح محمد بشير الحلبي المشهور بأبي غدة، ط ٢ سنة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م، حلب – المطبوعات الإسلامية.

١٧. السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، ط ١ دار الفكر – بيروت، بعناية: صدقي جميل العطار ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

١٨. صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، دار إحياء التراث العربي، بعناية: الشيخ عرفان حسونة، ط ١ سنة ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٩. الضعفاء والمتروكون لأبي الفرج علي بن محمد بن الجوزي، بعناية: عبد الله القاضي، توزيع دار عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط ١ بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٠. طبقات الحفاظ للسيوطي، مكتبة وهبة ط ١ سنة ١٣٩٣هـ.

٢١. الطبقات الكبرى للحافظ المؤرخ محمد بن سعد الأنصاري البصري (ت ٢٣٠هـ)، ط دار صادر – بيروت سنة ١٩٦٨م.

٢٢. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي، ط استنبول، بعناية: طلعت قوج وإسماعيل الجراح.

٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ العسقلاني، ط مكتبة الصفا، بعناية: محمود بن الجميل.

٢٤. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الناقد أحمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني، بعناية الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مطبوعات محمد علي بيضون، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١ سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢٥. الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط دار الكتب الحديثة – القاهرة، بعناية: شيخنا محمد الحافظ بن عبد اللطيف التجاني، ط ١.

٢٦. اللباب في تهذيب الأنساب للإمام عز الدين بن الأثير الجزري، ط دار المثنى – بغداد قاسم محمود الرجب.

٢٧. لسان الميزان للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، دار المؤيد، بعناية: محمد المرعشلي، ط ٢ سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٨. المعجم الصغير للطبراني، بعناية: أبي الطيب الآبادي، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٩. منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، صناعة الدكتور المبارك قاسم علي سعد، أستاذ الحديث وعلومه (المساعد) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ١ سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٠. الموضوعات من الأحاديث الموضوعات لابن الجوزي، ط المدينة المنورة ١٣٨٨هـ.

٣١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الناقد أبي عبد اللّه محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط دار المعرفة – بيروت، تحقيق: علي البجاوي، ط ١ سنة ١٣٨هـ – ١٩٦٣م.

٣٢. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ الدكتور محمد بن محمد أبي شهبة المصري، ط عالم المعرفة – جدة، ط ١ سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

المحتـــويات

الموضوع	المؤلف	الصفحة
البحث الأدبي ومناهجه في الأندلس	أ.د. احمد حاجم الربيعي	٧ـ٣٤
التخصيص وتطبيقاته في سورة التوبة	د. احمد عيسى يوسف	٣٥ـ٦٢
الطريقة المثلى لتدريس القرآن الكريم	د. خالد سليمان الفهداوي	٦٣ـ٨٧
طرائق البحث العلمي	أ.م.د. عبد الرزاق احمد الحربي	٨٩ـ١٠٧
فقه الخلاف وأثره في الواقع	د. غازي رحال	١٠٩ـ١٤٦
مخالفات الحلواني للحنابلة	د. سعدي خلف مطلب الجميلي	١٤٧ـ١٧٥
قواعد التمييز بين الحمادين	د. فهمي احمد عبد الرحمن القزاز	١٧٧ـ٢١٤
مصنفات أبي عبيد وأقوال العلماء فيها	د. مجيد حميد الهيتي	٢١٥ـ٢٣٣
خلاف الأولى وأثره في الفقه الإسلامي	د. محمد عبد الكريم بركات	٢٣٥ـ٢٦٩
تعقبات الحافظ العسقلاني على الحافظ الذهبي	د. ياس عبد الحميد مجيد السامرائي	٢٧١ـ٣٠٩